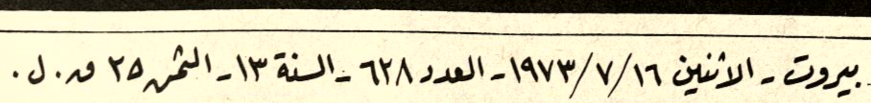
الحرية

اسبوعية سياسية عربية



بيروت - الاثنين ١٦/٧/١٩٧٣ - العدد ٦٢٨ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

بيان من المكتب السياسي لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان يعلن طرد المجموعة الصبيانية اليسارية المرتدة على الماركسية اللينينية

الصراع بين تونس الأميركية وعمان الأميركية - الهاشمية!

إلى أين يجري دفع الأزمة الوزارية اللبنانية؟

الى أين يجري دفع الازمة الوزارية بعد أن اجتازت اسبوعا اخر وهي تراوح مكانها ؟

حين سقطت حكومة امين الحافظ وكلف تقي الدين الصلح ، كان طبيعيا أن نرى في ذلك دليلا أوليا على أن العهد قد انتقل من موقف تجاهل نتائج حملة أيار ضد المقاومة ورفض دفع أي ثمن سياسي لقاء فشلها ، الى موقف مراعاة ضغط القوى والعوامل التي تأكد حضورها وازداد وزنها بعد الحملة المذكورة .

وقد بينا في مقالات سابقة حدود المرونة التي يبدو العهد مستعدا لابدائها على صعيد تشكيل الحكومة الجديدة . لكن وقائع الاسبوع السياسي الاخير أتت تقلص ميدان المرونة المفترضة نحو حدود جديدة أكثر ضيقا ، بحيث بات السؤال الرئيسي المطروح هو : هل أن العهد أصلا بصدد تسهيل تأليف حكومة تراعي ضغوط القوى التي أطلقها فشل حملة أيار ، أم أن ما يجري تحكمه خطة هدفها تمييع الضغوط المذكورة وامتصاصها من أجل العودة الى صيغة حكومة تكرر الوظيفة السياسية لحكومة أمين الحافظ ؟

الادلة التي تسمح بترجيح الجواب ايجابا على هذا السؤال باتت كثيرة .

— في طليعة هذه الادلة تصاعد الموقف السلبي من كمال جنبلاط وما يمثله سياسيا .

لم يكن التشدد في استبعاد جنبلاط عن وزارة الداخلية في الحكومة الجديدة مفاجئا . وقد حملت المواقف الضمنية والمعلنة لمختلف فرقاء الازمة الوزارية خلال الاسبوع الاخير (من القصر الى الكتائب مرورا بالوطنيين الاحرار) مزيدا من الوضوح على صعيد « مبررات » الاستبعاد المذكور . وهي لم تحمل ذلك فقط بل بينت أن الرفض ينصب أيضا حتى على وجود من يمثل جبهة جنبلاط النيابية في موقع وزاري ذي صفة سياسية . ومن هنا كان الفيتو على توزير بهيج تقي الدين في الداخلية . وعبر ذلك كله باتت شروط التعامل مع كمال جنبلاط جلية تماما : رفض التعاون معه من الموقع الوطني الديمقراطي الذي يمثله وقبول كتلته النيابية في الحكومة كمجرد كتلة سياسية محلية (شوفية) وعلى رأس وزارات غير سياسية تحجب عنه امكانية التدخل في شؤون الحكم الفعلية بما هي اختيارات تتناول القضايا الرئيسية والمصيرية . وهو أمر يذكر بالعروض التي أطلقها أمين الحافظ عندما كلف لاول مرة بتشكيل الحكومه : الاستعداد لتعيين بهيج تقي الدين وزيرا (ربما في الاشغال العامة انذاك) وبمعزل عن الشروط السياسية التي حملتها مذكرة جبهة النضال في حينه . اذن فلا تغيير سياسيا جوهريا على صعيد موقف العهد من كمال جنبلاط كما مورس خلال السنوات الثلاث الماضية ، والحكومة المطلوبة — رغم انها تأتي في أعقاب الاحداث التي أبرزت وزن جنبلاط السياسي — لا تتسع لتمثيله فعليا .

— حين سقطت حكومة أمين الحافظ وبدأت الاستشارات لتكليف سواه كان يقال علنا في أوساط السلطة : نريد حكومة تتمكن ، في جملة ما هو مطلوب منها ، من فتح الحدود مع سوريا . وكان ذلك معناه ان مراعاة الوضع العربي (والموقف السوري خاصة) تدخل في أساس التوازنات التي يجب أن تعكسها أية صيغة سياسية جديدة . لكن الظواهر التي رافقت الاسبوعين الاخيرين على هذا الصعيد اتت تفصح كما يبدو عن رغبة السلطة الفعلية في أن تجد لمسألة اغلاق الحدود مخارج لا تجعلها عنصرا ضاغطا على عملية تشكيل الحكومة الجديدة . فمن موقف المكابرة السياسية التي اتخذته السلطة أصلا تجاه اجراء اغلاق الحدود (حين أعلنت بعبارات حادة رفضها للضغوط الخارجية) جرى الانتقال هذا الاسبوع الى موقف المكابرة الاقتصادية . فقد ترددت على لسان أوساط السلطات العليا — وخلال بعض المقابلات — عبارات استهدفت الايحاء بأن الضرر الاساسي من جراء اقفال الحدود يلحق بالاقتصاد السوري مثلما يصيب الاقتصاد اللبناني ! وهو الايحاء نفسه الذي حمله مقال « النهار » في هذا الصدد . وليس مهما هنا مقدار ما ينطوي عليه هذا الايحاء الذاتي من حقيقة (ذلك أن الارقام تعاكسه فعليا) ، بل المهم كونه يعكس موقف « الاستعداد » لتحمل الاضرار الفادحة الناتجة عن اقفال الحدود فترة اخرى ...

بل وربما موقف الاستهانة بهذه الاضرار وهو ما كان قد بينه جواب المسؤولين للهيئات الاقتصادية التي حاولت الضغط خلال الاحداث من أجل تهدئة الصدام تمهيدا لفتح الحدود وايقاف النزيف الاقتصادي . يومها قيل للهيئات المذكورة : « ان القضية أكبر من المصالح الضيقة لهذا الصناعي أو ذاك التاجر... انها تتناول السيادة وفي سبيلها ينبغي دفع الثمن مهما كان باهظا » !!

فهل تكون مواقف السلطة الفعلية قد عادت الى التصلب تجاه مسألة إغلاق الحدود ؟ وهل يكون صحيحا ما يتردد من ان الحكومة الجديدة لن تشكل قبل فتح الحدود ؟ مهما يكن نوع الجواب على هذا السؤال فالمؤكد ان السلطة اللبنانية عادت تراهن مرة اخرى على تراخي الحصار العربي من حولها ذاتيا عبر الوساطات الرسمية التي ما تزال تبذل لاقناع سوريا بفتح الحدود والتي تشمل فيمن تشمل مصر والكويت وربما السعودية !

— وبالاضافة الى ذلك كله يبدو واضحا أن لتطويل الازمة الوزارية وظيفة سياسية مباشرة تتوخى تفكيك « الجبهة » السياسية المحلية التي نهضت في وجه العهد حول شعار « المشاركة » الطائفية ! لقد أدت الوحدة العارضة لصفوف الاقطاع السياسي المسلم (وتواطؤ أقطاب من الاقطاع السياسي المسيحي معه ضمنيا) الى تعطيل مفعول الاكثرية البرلمانية التي كان يمكن أن تمنح ثقتها لحكومة أمين الحافظ والى استقالة هذه الاخيرة وفتح باب الاستشارات النيابية على مصراعيه في جو من الاستنفار الكامل للكتل السياسية المحلية التي وقفت تطالب بنصيبها من الحكم . يومها بدا أن السلطة الفعلية قد رضخت لضغط المقاطعة . الا انه منذ اليوم الاول للاستشارات التي أدت الى تكليف تقي الدين الصلح وحتى الان ، صبت كل جهود السلطة في محاولة تفكيك « جبهة المشاركة » الطائفية واستنزافها معنويا واظهار خوائها من الداخل .

هكذا بدد دعاة المشاركة ثلاثة جمعوه من معركة المقاطعة وذلك حين تطايرت جبهتهم اشلاء خلال الاستشارات في لعبة التزاحم على كرسي رئاسة الحكومة . وما تبقى من الرصيد استنزفه تقي الدين الصلح في محاولاته المتكررة فشلا حتى الان لتشكيل الحكومة الجديدة وبذلك افتضح معنى المشاركة التي رفعها أقطاب الاقطاع السياسي المسلم شعارا لمعركتهم . وبدا انهم — على حد تعبير جنبلاط — يخافون المشاركة فعلا ، وجل ما يريده أي مكلف منهم بتشكيل الحكومة هو الحصول على المقعد بأي ثمن . وفي طليعة الثمن : بركة المراجع العليا ورضاها واستمرار هيمنتها على مقاليد الحكم وتأمين الاكثرية النيابية المطواعة . وهذا معناه انهم باتوا غير قادرين على تكرار معركتهم مع العهد تحت شعار المشاركة أيا كان نوع الحكومة التي سيؤتى بها . بل وأكثر من ذلك ، فان بيان « الهيئات الاسلامية » الاخير والذي تبدو بصمات السلطة واضحة عليه يطوق سلفا أية امكانية لتكرار معركة المشاركة معلنا انتهاءها وانسحابه منها داعيا سوريا الى فتح الحدود فورا !!

في ضوء ذلك كله ، أي في ضوء المخطط الذي تنفذه السلطة لتمييع وضبط الضغوط والقوى التي انطلقت بعد حملة أيار ، ما هو الاستنتاج السياسي الرئيسي الذي يمكن الخروج به ؟ والى أين مرة اخرى يجري دفع الازمة الوزارية ؟

اذا كان من السابق لاوانه الجزم بأن وضع عملية تشكيل الحكومة الصلحية أمام طريق مسدود يعني التمهيد لتجديد الحملة ضد المقاومة والحركة الوطنية فورا ، الا ان ما يجري يكشف بمزيد من الوضوح النوايا المبيتة في هذا الصدد . وهو أمر معناه انه اذا كانت السلطة ما تزال في صدد هدنة مؤقتة مع المقاومة ، الا ان الحكومة التي تريدها هي الحكومة التي تنطوي — في ظل الهدنة المؤقتة — على كل ضمانات التنفيذ لمخطط ضرب المقاومة عندما يتقرر استئنافه وتتوفر الظروف الملائمة له .

لذا يستمر تعقيد الازمة الوزارية لتنفتح بذلك أمام السلطة مخارج متعددة ذات جوهر واحد : اما دفع تقي الدين الصلح الى الاعتذار والمجيء بحكومة تنفيذ جديدة — على غرار حكومة الحافظ — يجري التمسك بها والعمل لانجاحها في مواجهة الجميع هذه المرة . وأما تحويل تقي الدين الصلح نفسه الى رئيس لحكومة التنفيذ المذكورة ، ولا فرق في أن تتشكل عندئذ من داخل المجلس أو من خارجه طالما انها سوف تقوم على استبعاد أية عناصر قد تشكل كابحا ولو نسبيا لحرب المواقع ضد المقاومة عندما يراد استئنافها .

في مواجهة ذلك كله يتحدد — تكرارا — ميدان النضال الرئيسي للحركة الوطنية الديمقراطية : تعبئة الجماهير وشحذ نضالاتها السياسية والاجتماعية وتأهيلها للدفاع عن الوطن والمقاومة من أجل تشكيل سد منيع في وجه مخطط التصفية والقمع . وفي هذا الاطار تكتسب سلسلة المهرجانات الشعبية التي قرر لقاء الاحزاب اقامتها على امتداد المناطق اللبنانية أهميتها ووظيفتها السياسية الحيوية .

وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية يعود من زيارته للصين الشعبية

بناء على دعوة رسمية من جمعية الصداقة للصين مع الشعوب الاجنبية قام وفد من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق تيسير خالد بزيارة لجمهورية الصين الشعبية استغرقت اسبوعين. وقد رافق الوفد بعثة من مقاتلي الجبهة الديمقراطية. وبينما تابع البعثة زيارتها لجمهورية الصين الشعبية ، عاد الوفد الرسمي الى مقر عمله بعد أن قضى في الصين فترة اسبوعين ، كانا حافلين بالمباحثات الرسمية وتبادل التجارب والخبرات النضالية ، كما وبتفقد مراكز المقاومة الثورية في عدة مناطق ابرزها يانان ، التي قاد منها الحزب الشيوعي الصيني حرب المقاومة ضد الغزاة اليابانيين . وقد زار الوفد ايضا العديد من الكومونات الشعبية والمصانع ، والتقى بجماهير العمال والفلاحين ، الذين رحبوا ترحيبا شديدا بالوفد القادم من الجبهة الامامية . وكان يرافق الوفد الفلسطيني وفد حزبي صيني برئاسة نائب السكرتير العام لجمعية الصداقة للصين مع الشعوب الاجنبية.

وفي الايام الاولى للزيارة عقد الوفد الفلسطيني الزائر عدة اجتماعات مطولة وعلى مدى ثلاثة ايام مع الرفاق الصينيين . وكان الطرف الصيني في المباحثات برئاسة نائب رئيس جمعية الصداقة بمشاركة نائب السكرتير العام وبعض رؤساء الاقسام في الجمعية هذا الى جانب رئيس دائرة الشؤون الاورو - اسيوية في وزارة الخارجية ونائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في وزارة الدفاع وعدد اخر من المسؤولين في الوزارتين .

وفي هذه الاجتماعات طرح الوفد الفلسطيني امام الرفاق الصينيين الاوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة وفي شرق الاردن موضحا المهام النضالية للمرحلة الشاقة التي تجتازها الحركة الوطنية الفلسطينية وفصائلها الثورة المسلحة . كما جرى في هذه الاجتماعات استعراض واف للظروف التي تمر بها القضية الوطنية العادلة للشعب الفلسطيني ووسائل النضال الكفيلة بردع مخططات واطماع الغزاة الاسرائيليين وبالتصدي لجميع القوى التي تضع العراقيل امام الثورة الفلسطينية. وتبادل الطرفان وجهات النظر في الوضع العربي والدولي بصورة عامة واثاره على مسيرة النضال الثوري الفلسطيني ومسيرة نضال الشعوب العربية بصورة خاصة وتطرقت المباحثات بين الطرفين الى العديد من القضايا التي تهم مصالح شعوب الصين والشعوب العربية . وابدى الوفد الفلسطيني ومن موقع الحرص على الصداقة الكفاحية بين الصين الشعبية وحركة التحرر الوطني العربية بعموم فصائلها الثورية بعض الملاحظات على سياسة الرفاق الصينيين تجاه بعض القضايا الوطنية العربية بما في ذلك تصريحات وزير الخارجية الصيني اثناء زيارته الاخيرة لايران . وبادر الرفاق الصينيون الى طرح وجهات نظرهم مؤكدين دعم الصين لنضال الشعب الفلسطيني العادل من اجل تحرير كامل ترابه الوطني وتأييد الشعوب العربية في نضالها العادل ضد اسرائيل والامبريالية ، وبأن الحزب والدولة في جمهورية الصين الشعبية لا يمكن لهما ان يقفا الى جانب الاطماع الايرانية في الخليج العربي ، لان ذلك لا يخرج عن الخط الاساسي العام للسياسة الخارجية الصينية فحسب بل ويضر ايضا بمصالح شعوب المنطقة بما في ذلك ايضا الشعب الايراني ، الذي يقف ضد سياسة الاحلاف العدوانية وضد الاطماع التوسعية ويتوق الى علاقات صداقة متينة وحميمة مع جميع الشعوب المناضلة من اجل التحرر والتقدم .

وفي نهاية المباحثات اكد الطرفان الفلسطيني والصيني اتفاقهما على اهمية تبادل التجارب والخبرات الثورية وضرورة استمرار الحوار الصريح بين رفاق السلاح لما في ذلك من فائدة قصوى للشعبين الصيني والفلسطيني . وقد ابدى الرفاق الصينيون تفهما واضحا لجميع القضايا التي طرحها الوفد الفلسطيني في المباحثات ، واثنوا على خطط عمل وبرامج الحركة الوطنية الفلسطينية وما تتمتع به من نضج سياسي ووضوح في تحديد معسكر الاعداء ومعسكر الاصدقاء في مرحلة التحرر الوطني التي تمر بها . وحدد الرفاق الصينيون في العديد من المناسبات التي رافقت الزيارة دعمهم للثورة الفلسطينية وايمانهم العميق بعدالة القضية الفلسطينية وبحتمية انتصارها على اسرائيل وجميع القوى ، التي تحاول وضع العراقيل والصعوبات في طريقها.

والى جانب هذه المباحثات ، فقد التقى وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية اثناء الزيارة نائب وزير خارجية الصين الشعبية الرفيق حه ينغ وبعدد من المسؤولين في الحزب والدولة . وفي هذا اللقاء تحدث نائب وزير الخارجية قائلا : « باسمي وباسم الحكومة الصينية ارحب بوفد الجبهة الديمقراطية ، الذي يزور الصين واعتقادنا ان نجري تبادل الاراء والتجربة وتبادل التعلم ونزيد الفهم المتبادل ونعزز التعاون الكفاحي فيما بيننا ».

وبعد اللقاء مع نائب وزير خارجية الصين الشعبية تم ترتيب برنامج الزيارة لوفد الجبهة الديمقراطية ، الذي اطلع على التجارب الثورية في بناء الاشتراكية . وابدى الوفد الفلسطيني الزائر اعجابه بالانجازات الثورية وبالتحولات الاشتراكية العميقة الجذور في جمهورية الصين الشعبية .

تعمم الاشتراكات في الحرية يذكر جميع المشتركين في الخارج بضرورة تسديد المبالغ المترتبة عليهم حتى لا يضطر الى وقف الارسال لهم في نهاية الشهر الحالي .

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون حكام الاردن .

لازال « ٤٢١٠ » مناضل من حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية الاردنية ، يعانون في سجون الرجعية الاردنية اسوأ انواع الاضطهاد والقمع يوميا . فرغم مرور ثلاث سنوات على اعتقالهم ، لم يقدم اي منهم الى محاكمة علنية عادلة ، والعدد القليل منهم الذي تم تقديمه الى محكمة عسكرية سرية برئاسة المدعو تيسير نعناعة ، حرموا من حق توكيل اي محام للدفاع عنهم ، كما منعوا منعا تاما من الحديث والرد على التهم الموجهة لهم اثناء المحاكمة .

ورغم ان المحاكم الصورية التي كانت تجري اعتباطا لم تكفل لاي مناضل حق الدفاع الشرعي عن نفسه ، فقد صدرت عشرات من الاحكام بالاعدام بناء على ارتكاب «الجرائم» التالية كما سمتها المحكمة العسكرية :

١ — الانتساب لمنظمات مسلحة ، ويقصد بها حركة المقاومة الفلسطينية وهي ذات التهمة التي تستخدمها عادة المحاكم الصهيونية .

٢ — حمل السلاح وممارسة الدفاع عن الثورة .

٣ — التصدي لحملات قوات القمع الملكية في ايلول ١٩٧٠ وفي مجازر جرش وعجلون .

٤ — التشهير بالمواقف الخيانية التي يرتكبها حكام عمان من خلال الكتابة واعلان الرأي في الندوات .

٥ — مقاومة سياسة الدولة

وداخل السجون ، يعاني المعتقلون من اسوأ ظروف المعيشة . فلا تزيد كمية الوجبة اليومية التي تقدم لهم عن نصف رغيف من الخبز اليابس وعدد من حبات الزيتون، وقطعة صغيرة من الجبنة وكوب من الشاي . كما يمنع المعتقلون من الاستحمام ، مما ادى الى انتشار الامراض الجلدية وخاصة الجرب بينهم . ولازال عدد كبير منهم يرتدي نفس الملابس التي دخل فيها الى المعتقل منذ ٣ سنوات ، ويحرم من استلام اي ملابس اخرى .

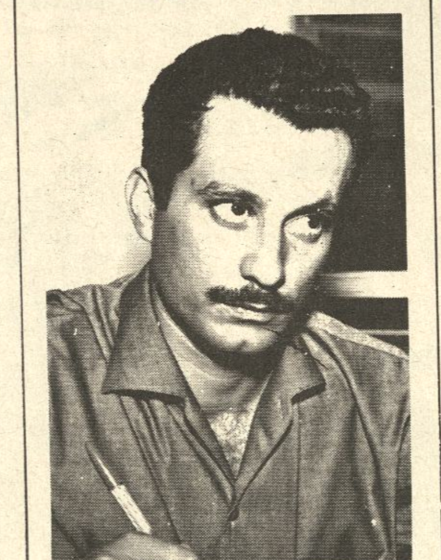
ورغم ان الحكومة الاردنية قد اصدرت منذ تشرين الاول ١٩٧٠ وحتى الان ستة احكام ملكية بالعفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين ، الا ان غالبية معتقلي المقاومة والحركة الوطنية لم يتم الافراج عنهم بموجب هذه القرارات الملكية .. ويعلم الشعب في الاردن ان الذين استفادوا من هذه «المكرمة» هم في معظمهم من اللصوص والمهربين

لقد كان النظام الاردني يلجأ الى اصدار احكام العفو الوهمية هذه ، كلما ازداد ضغط الحركة الشعبية ومطالب عائلات المعتقلين واشتدت الحملة العربية والدولية ضد هذا العسف ، ولكن اصدار الاحكام شيء .. وتطبيقها شيء اخر في نظر حكام عمان .

ان العديد من مناضلي حركة المقاومة البارزين وفي طليعتهم صالح رأفت وتيسير الزبري وخطاب وحمدي مطر ومحمد حبوب وسواهم يعانون اسوأ الظروف ويتعرضون لتعذيب معاملة قاسية بدون ان تستطيع ادوات القمع النيل من معنوياتهم وصمودهم .

في ذكرى مجازر جرش وعجلون .. لنجدد النضال من اجل اطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الاردن .. لنشجب الفاشية السوداء .. لنكتل كل القوى الوطنية والتقدمية العربية ، كل القوى التقدمية والديمقراطية .. كل انصار الحرية واعداء الفاشية من اجل حماية حياة المعتقلين واطلاق سراحهم جميعا .

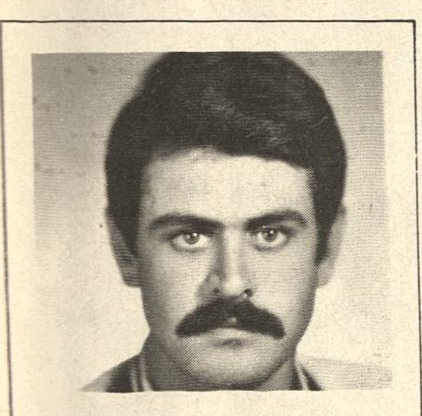
ذكرى استشهاد غسان كنفاني



في الثامن من تموز الماضي صادفت ذكرى مرور سنة على استشهاد المناضل الفلسطيني والاديب التقدمي غسان كنفاني .

وقد استشهد غسان على يد المخابرات الاردنية — الاسرائيلية .وقد خسرت حركة المقاومة والقوى الوطنية باستشهاده رجلا ناضل باستمرار ضد الاحتلال الصهيوني . وفي سبيل تحرير الارض . كما فقد الادب العربي واحدا من أبرز وجوهه .

هذا وقد اقيمت بهذه المناسبة حفلة خطابية خاصة في جامعة بيروت العربية تكلم فيها كل من : كمال جنبلاط ورياض طه ، وجورج حبش ممثلا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .



من شهداء الجبهة الشعبية الديمقراطية

المناضل سعيد البطل (أبو مشهور)

— من مواليد طيرة حيفا ١٩٤٧

— تلقى علومه الابتدائية والثانوية في دمشق

— كان من الكادر العسكري في صفوف الجبهة الشعبية الديمقراطية حتى مجازر أيلول ١٩٧٠

— خاض مع قوات الجبهة العديد من المعارك المسلحة مع العدو الصهيوني ، ومن أبرز المعارك التي شارك بها عملية « مناجل الشمال » وعملية « صمود غزة » وعملية « القنيطرة » داخل هضبة الجولان المحتلة .

— توفي بحادث مفاجيء في ١٠ — ٧ — ٧٣ .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

القاهرة

اعتقالات جديدة في مصر

ما زالت حملات الاعتقال تجري في مصر على نطاق واسع . فقد بدأت حملة جديدة في الاسكندرية يوم ١٧ — ٦ حتى ٢١ — ٦ ، بلغ عدد المعتقلين فيها ٣٦ شخصا ، واتسعت فيما بعد ، لتضم عددا كبيرا ، ولتمتد الى الارياف والمدن القريبة من الاسكندرية . والقي القبض على المناضل القديم الدكتور علي التويجي — من مدينة دسوق — والمعروف بكتاباته عن الفلاحين. كذلك تحقق نيابة أسيوط مع الطلاب الذين شاركوا في مؤتمرات العام الماضي (فبراير ٧٢) والحركة الطلابية الاخيرة . واعتقل عدد منهم ومن العناصر غير الطلابية ، منهم بشير صقر ، وهو من العناصر التي سبق للسلطة ابعادها عن موطنه في قرية كمشيش (محافظة المنوفية ، وتلعب دورا طليعيا في قيادة الكفاح الفلاحي) وذلك بقرار اداري .ويتعرض في سجن أسيوط لتعذيب وحشي ، في محاولة لانتزاع اعترافات منه ، للربط بين الحركة الطلابية والعمالية والفلاحية . كما أن له شقيقتان متهمتان في أحداث الطلبة ، احداهما قدمت للمحاكمة — آمان الشيخ صقر — والاخرى — بشرى صقر — يبحث عنها البوليس لاعتقالها.

وفي ٢٥ — ٦ عقدت محكمة « الحراسات » للنظر في قضية تأسيس تنظيم شيوعي ، تضم نبيل الهلالي (المحامي المناضل المعروف) ونبيل صبحي (مدرس) وجميل صقر (صيدلي)والعمال محمد علي عامر والمنشاوي وجوده وغريب واخرين . ومن الجدير بالذكر أن القضية مقدمة « لمحكمة الحراسات » ، رغم أن التهمة الموجهة اليهم لا علاقة لها بالحراسات وجرائم المال . والسبب في ذلك يرجع الى ان قانون الحراسات يجيز للمدعي العام « الاشتراكي » أن يطالب المحكمة « بالتحفظ » على الاشخاص (أي اعتقالهم) لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات . وهو الامر الذي لا يتوفر في غيره من القوانين . لذلك ، فقد دفع المتهمون بعدم اختصاص المحكمة وطالبوا بتحويلهم على اليهم سياسية .

ورغم ذلك ، واصلت المحكمة نظر طلب النيابة ، وقدم المدعي العام اعترافات لنبيل صبحي وجميل حقي ،كدليل اخر ضد المتهمين، لكنهما قاما بسحب اعترافاتهما ، وقام نبيل صبحي بمهاجمة المباحث العامة وفضح عمليات التعذيب التي تعرض لها ، باستخدام الصدمات الكهربائية والحقن بالعقاقير التي تفقده الوعي، واصطحابه الى الجبانات وحبسه في القبور، وهو واقع تحت تأثيرها . وذكر ان الاعترافات قد امليت عليه في هذه الظروف غير الطبيعية ، ودفع ببطلانها .

لكن وكيل النيابة تجاهل واقعة التعذيب ، وشكر نبيل صبحي على « تعاونه وكشفه للحقيقة » ، فثار الاخير وأعلن ان كل اعترافاته لا أساس لها من الصحة ، وانه يرفض « أن يكون خروجه من السجن على جثث الناس الشرفاء » وأصدرت المحكمة قرارها «بالتحفظ» على أربعة من المتهمين لمدة عام وهم محمد علي عامر والمنشاوي ونبيل صبحي وجميل حقي .

وفي القاهرة تواصل المباحث العامة مطاردة الوطنيين ، والقت القبض أخيرا على عدد كبير منهم خليل عفت وعلي عفت . ويحقق حاليا مع يوسف درويش (المحامي وسكرتير اتحاد القانونيين الدوليين) ووديع وهيب (مهندس) وأديب ديمتري (مدرس وكاتب وعضو هيئة تحرير مجلة الكاتب) . وقد منعت عنهم الزيارات ، وعزلوا داخل السجن ، مما يثير الشكوك والمخاوف من استخدام نفس أساليب التعذيب في محاولة لانتزاع اعترافات منهم .

منشآت اسرائيل الصناعية في حماية القوات الاردنية والسعودية ؟!

ذكرت صحيفة هاأرتس الاسرائيلية في عددها الصادر يوم ٩ — ٧ — ٧٣ ان الناطق باسم مصانع البحر الميت شلومو دروري قال في احتفال بمناسبة انزال عوامة جديدة : « ان الجيش الاردني يقوم الان بحراسة المصانع الاسرائيلية على البحر الميت » .

وتحدث دروري عن عمليات الثوار الفلسطينيين في جنوب غور الاردن ، فقال ان المصانع الاسرائيلية تعرضت للقصف مرة تلو المرة ، الى ان قامت القوات الاسرائيلية باحتلال غور الصافي بتواطؤ مع السلطات الاردنية عام ١٩٧٠ حيث مهدت لذلك بشق طريق على الساحل الجنوبي لبحر الميت يشرف على قرية الصافي . واضاف ان « القوات السعودية قامت بالسيطرة على المنطقة والحلول محل القوات الاسرائيلية بعد ان انسحبت الاخيرة منها ، الى ان قرر الملك حسين مؤخرا نقل القوات الاردنية الى غور الصافي لتحل محل القوات السعودية بعد ان رأى ان تواجد القوات السعودية والاسرائيلية يمكن ان يعرض سيطرته على المنطقة للخطر » .

ووعد الملك حسين ان « تعمل قواته على حراسة البحر الميت وعدم ضرب المنشآت الاسرائيلية في المنطقة » !

البحرين

توضيحات حول استشهاد بونفور

- كيف لفقت السلطات قصة انفجار الطرد ؟ -

اثار استشهاد المناضل محمد بنفور في البحرين تساؤلات حول حقيقة الحادث بعد ان حاولت السلطة تلفيق قضية انفجار الطرد بين يديه ، بينما تؤكد كل الدلائل انه استشهد تحت التعذيب . وهذه الرسالة الخاصة وصلتنا من البحرين تلقي ضوءا على حقيقة الحادث :

بدأت تتضح الادلة القاطعة على الجريمة التي قامت بها المخابرات البريطانية في البحرين وذلك باغتيال المناضل محمد بونفور وتلفيق قضية « انفجار » طرد كان يعده ليضعه في مركز البريد ، ولكي تمرر المخابرات جريمتها شنت حملة من الشائعات ضمن الغموض الذي احاط بالحادث ، لكي تضع التهمة على رؤوس « المخربين » و « اليساريين » الذين ينوون نسف المناطق الاهلة بالسكان وتخريب الوضع الاقتصادي . وبالتالي هذه هي نتيجة عملهم ، اي الموت ..

ويبدو ان السرعة التي صيغ بها بيان « الامن العام » عن الحادث جعلهم لا يستطيعون سد الثغرات الواضحة في القصة الملفقة التي طلع بها جهاز المباحث في جريدة الاضواء اليمنية بتاريخ ٥ — ٧ — ١٩٧٣ .

فبيان السلطة يقول انه حصل « انفجار هائل » في الساعة العاشرة من مساء يوم الاثنين ٢ — ٧ — ٧٣ « فهرعت » الشرطة الى مكان الحادث (وطبعا هرع الناس كذلك لمعرفة سبب الانفجار) ووجد في مكان الانفجار « جثة ممزقة صعب التعرف عليها في بادىء الامر » !! وبعد التحقيق تبين ان سبب الحادث « كان عبوة ناسفة من المواد شديدة الانفجار » .

وبعد ذلك تبدو القصة المباحثية في التفكك فبعد ان (تهرع) الشرطة (ويهرع) الناس الى مكان الحادث .. تجد الشرطة آثار دماء تؤدي الى خارج البيت .. وتمكنت الشرطة من القاء القبض على الجريح صاحب الدماء في بيت شقيقته مصابا بعدة جروح في اجزاء مختلفة من جسمه نتيجة اصابته بعدة شظايا .. « وبعد التحقيق » معه اتضح انه كان مع المناضل القتيل « علبة كرتون بيضاء انفجرت فجأة » (فأغمي عليه ولما افاق من الصدمة هرب خارج البيت) بعد الاغماء بحوالي ساعتين !!

هذا هو الجزء الاول من قصة الشرطة.. كيف يمكن ان يحصل هذا ؟. فبعد (انفجار هائل) يهز المحرق العاصمة الثانية في البحرين وفي مكان مزدحم بالسكان (وتهرع) الشرطة ويخرج الناس من بيوتهم .. يقوم الجريح بعد الاغماءة الطويلة التي اصابته ويهرب الى بيت شقيقته !

من هو هذا الشخص ؟ تقول الشرطة انها وجدت جواز سفر باسم (عباس نيروز حسن) . لا احد يعرف هذا الاسم ..وتقول الانباء الاخيرة الواردة من البحرين ان الشرطة تشيع بانه مات متأثرا بجراحه !! وهذا الجزء الاول من قصة المباحث .

ونعود الى باقي القصة .. يقول التقرير: اثبتت التحقيقات ان الوفاة حدثت عندما كان المتوفي يحاول صنع طرد من المتفجرات التي انفجرت قبل اوانها !! هذا ومن الجدير بالذكر انه قد وجد في نفس المكان اجزاء اخرى من قنبلة لم تنفجر !!

ان الذي ينوي ان يقوم بصنع طرد من المتفجرات وانفجر به وهو يقوم بصنعه — وكما يقول الخبراء — فسينفجر في اليدين والصدر واسفل الجمجمة اي في الفم والحنك .. ولكن ما الذي تثبته الصورة المرفقة ؟

نجد ان الانفجار قد اصاب الجمجمة في الاعلى أي من الانف فما فوق وترك الجزء الاسفل من الوجه سليما من حيث دوران الوجه او الاسنان وفتحة الانف .. وكذلك فالصدر سليم لم يمسه شيء !. ويبدو في الصورة ايضا اثار التورم على اليد دلائل تشير الى ان الوفاة كانت سابقة على الانفجار .

فهل من المعقول من ينوي القيام بصنع طرود ملغومة ان يصنعها ويداه فوق رأسه ؟؟

بعد ذلك وضمن المخطط الذي تشنه المخابرات في البحرين ترفق البيان بصورة تمثل « الاسلحة » التي ينوي « المخربون » فرضها على شعب البحرين .

والصورة تمثل كلاشنكوف وثلاثة مسدسات وصواعق ومتفجرات واصابع ديناميت .. وحسب رواية التقرير فهذه (المتفجرات في حالة تسبب خطرا شديدا نتيجة الحرارة وطريقة التخزين) !!

هذه المواد الخطرة اذا كانت المسألة بهذه الطريقة فلماذا لم تنفجر ؟ مع وجود (اجزاء اخرى من قنبلة لم تنفجر) !!

ان القصة من بدايتها ملفقة .. ولكي تستمر السلطات الرجعية في تبرير استشهاد المناضل محمد بونفور من جراء التعذيب شنت حملة من الشائعات من خلال الغموض الذي احاط بالحادث والذي ساعد على نمو الشائعات هو الارهاب البوليسي المفروض على البحرين.

ومن هذه الشائعات انهم كانوا ينوون تفجير المنشآت والاوتوبيسات كما صرح خليفة بن سلمان رئيس الوزراء ، وان هذا هو مصير من يلعب بالسلاح وانهم كانوا ينوون تفجير الحي الذي به البيت .

ان اصابع الاتهام توجه مباشرة الى حكومة البحرين في مقتل المناضل محمد بونفور .. ان اصابع الاتهام توجه مباشرة الى رئيس الوزراء خليفة بن سلمان رئيس المباحث (القسم الخاص) .

ان هذا الاغتيال وطريقته تثبت ان الاسلوب الامريكي بوجود القاعدة الامريكية ورجال الاستخبارات الامريكية يهدف الى نفي مقتل المناضل محمد على ايديهم .. وشن حملة جديدة من الاعتقالات .. وخلق حالة من الذعر الجماهيري من اي عمل وطني يهدف الى خلق حكم وطني ديمقراطي . وجعل سيف الارهاب مسلط على المنظمات والقوى الجماهيرية .

دار ابن خلدون

يصدر هذا الاسبوع

الثورة المضادة في السودان

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

يصدر قريبا :

السياسة العربية لفرنسا

بول بالطا

على هامش الحرب الاعلامية بين تونس والاردن

الصراع بين تونس الاميركية وعمان الاميركية ـ الهاشمية

محاولات تمزيق الشعب الفلسطيني و« فلسطنة » الصراع هي هدف الامبريالية .

منذ شهر ، والرئيس التونسي بورقيبة ، يذكر العرب بأنه كان صاحب « الفضل الاول » في طرح فكرة التفاوض مع اسرائيل ، ضمن قاعدة الاعتراف الكامل بها ، « والتفاهم معها » على كيفية حل قضية حقوق الشعب الفلسطيني ، وذلك منذ رحلته المعروفة الى المشرق عام ١٩٦٥ . وقتها كانت المسألة لا تتعدى كونها فكرة موحى بها اميركيا ، دون أن يكون المناخ العربي الرسمي مستعدا لتقبلها جديا . والان ذات الفكرة وذات الوحي ، ولكن ضمن أوضاع عربية رسمية تعاني مأزقها القاسي ، وتفتش عن مخرج سريع عبر « التفاهم » مع الطرف الاميركي ـ الاسرائيلي .

وبالنسبة للشعب الفلسطيني ، كرر بورقيبة موقفه ، ولكن ضمن وضع جديد قائم الان بعد هزيمة ١٩٦٧ اصبحت بعده فلسطين كلها محتلة ، ودعا الى حل المسألة على اساس قرار التقسيم ، ثم يتم تعيين الحدود فيما بعد ، عندما يقر اعطاء الشعب الفلسطيني مبدئيا جزءا من فلسطين . وتطرق في حديثه الى وضع الاردن فاعتبره دولة « مصطنعة » ، خلقها الاستعمار البريطاني ، فالاردن اسم نهر ولا كيان له تاريخيا خارج اطار فلسطين. ودعا في حديثه الملك حسين الى « الخضوع لحكم الشعب في ظل نظام ديمقراطي » .

وفي عمان ، اندلعت الحرب فجأة ضد بورقيبة ، واعلنت المصادر الرسمية والصحف بأنه من خلال تصريحات بورقيبة « تتبدى من جديد ملامح مخطط الوطن البديل الذي يراد به تصفية القضية الفلسطينية والانسلاخ عنها ، وتقديم كيان هذا البلد وارضه كبديل للارض المغتصبة . » (الدستور الاردنية ، ٧ تموز) .

شيء مثير للدهشة حقا هذا التقاتل والتنافس الحاد الدائر بين عمان وتونس حول « مصلحة » القضية الفلسطينية واهمية الحفاظ عليها من « التصفية » !.. فكل منهما يحاول أن يبدي ايمانا اشد ورغبة أعمق في « حماية » الشعب الفلسطيني « والدفاع » عن قضيته ومصيره ، وهو مستعد لاتهام الاخر « بالعداء لشعبه » او بالتفريط « بالحقوق المقدسة للعرب في فلسطين » ، في سبيل تبيان موقفه الاكثر حرارة الى جانب الشعب الفلسطيني !!.

ومما يزيد من شدة هذه الدهشة ، كون الطرفان قد عملا طوال سنوات في خدمة سياسة الامبريالية الاميركية في المنطقة، سواء من خلال قمع الشعب الفلسطيني المتواصل كما يفعل حكام عمان ، او من خلال لعب دور سياسي يبشر باستحالة النضال ضد اسرائيل ، وتحقيق اي نتائج الا عبر التفاوض المباشر والتفاهم معها ، كما اعلن حكام تونس .

اقتراحات تونسية أم عربية ؟

كثيرون لمحوا الى ان تصريحات بورقيبة لا تعدو كونها احدى حالاته الذهنية المعروفة، ومن هنا فليس من الضروري ان يتم اخذها على محمل الجد تماما . الا ان رجلا « متزنا » وجادا من نمط كورت فالدهايم وصف تصريحات بورقيبة بأنها « بالغة الجدية » ! كما اعلن مراسل صحيفة « كوريري ديلا سيرا » الذي خصه بورقيبة بأول تصريحاته اشار الى « ان الانطباع الاول هو أن الرئيس التونسي يعلم تماما ما يقول او يفعل، اذ سلمني النص المكتوب للحديث بعد اكثر من ٤٨ ساعة من اجرائه .. ويشاركني هذا الاعتقاد مستشار مسؤول يعمل لدى عدة حكومات عربية التقيته في لندن » .

ومما يزيد من جدية هذه الاقتراحات ، واستعداد بورقيبة لمقابلة اي مسؤول اسرائيلي كخطوة تمهيدية ، كونها تأتي في نفس الوقت الذي يقوم فيه الزيات وزير الخارجية المصرية، ومعه كل جهاز الدبلوماسية المصرية بالترويج لمعظم هذه الافكار مع اختلاف حول عدد من التفاصيل غير الهامة بالنسبة لجوهر الدعوة البورقيبية وقد ابرزت كل الدلائل خلال الشهر الماضي ، (راجع مقالي الحرية في العددين السابقين) وابرزها خطاب الزيات في مجلس الامن ، انه يسعى الى ايجاد « مشروع حل » تشارك فيه جميع الاطراف ، بما فيها « طرف فلسطيني مقبول » ، .. وعلى اساس ان يجري هذا الطرف حله الخاص والمنفصل مع اسرائيل ، ضمن منظور الاعتراف بها ، وبما يضمن للطرف المصري فتح الباب امامه لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، على اساس هذا التنازل الجديد الذي تم تقديمه بواسطة « ممثلين » عن الشعب الفلسطيني . وتاتي خطوات النظام المصري المتسرعة من اجل اقامة حكومة منفى فلسطينية خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم منظمات المقاومة « المتطرفة » ، كما يعتبرها الاميركيون

بورقيبة

والذي يمكن ان يحظى برضاء اميركا واسرائيل، كما يعتقد النظام المصري . ان الدبلوماسية المصرية لم تجد في جعبتها سوى هذا التنازل الفلسطيني ، كثمن جديد تدفعه من اجل اقناع اميركا واسرائيل بالشروع في ايجاد حل .

وانطلاقا من هذه السياسية التي يسير عليها النظام المصري ، فان دور بورقيبة يأتي من كونه قد بادر الى الاعلان بصراحة ودقة عن جوهر الموقف المصري الراهن ، وعن بعض الخطوات اللاحقة على طريق التنازل، التي اعلن عنها الزيات بغموض او لم يجرؤ حتى الان على التصريح بها مباشرة .

فليس بورقيبة هو وحده الذي اعلن عن استعداده لمقابلة مسؤول اسرائيلي من اجل « اقناعه » بمشروعه ، بل ان الزيات قد صرح في زيارته للدانمرك خلال رحلة عودته من اجتماعات مجلس الامن ، بانه « مستعد لاجراء مباحثات مع ابا ايبان في غرفة واحدة اذا كان يارينغ حاضرا هذا اللقاء » ، ثم عاد للتنصل من هذا الحديث عند عودته للقاهرة لاعتبارات عملية معروفة ، وبسبب اصرار اسرائيل على التفاوض المباشر « بدون شروط ». ومن الملفت للنظر ان صحف القاهرة قد بادرت الى نشر اراء بورقيبة بدون اي تعليق عليها ، دليلا على الموافقة « الصامتة » التي يمارسها النظام المصري على هذه المقترحات .

اميركا تؤيدني !

الملك حسين

بقبول مصري ضمني بها ، لان بورقيبة كان يدرك بان مقترحاته تتوافق مع الموقف المصري الراهن ، وان جهود الدبلوماسية المصرية الراهنة تستهدف اميركا واسرائيل الى القبول بهذه المقترحات كاطار لحل شامل في المنطقة . ان قيمة هذه المقترحات وخطورتها تأتي من كونها تحظى بدفع وتشجيع اميركي لاعلانها ، في هذا الظرف الذي تسير فيه السياسة المصرية نحو ابداء الرغبة في تقديم تنازلات اوسع ، والذي تتصاعد فيه نغمة العداء للاتحاد السوفياتي ، وتصدر الاعلانات الواضحة في صحف القاهرة عن تفكير القيادة المصرية جديا بالغاء معاهدة الصداقة معه . ولم يكن بورقيبة نفسه غامضا بهذا الصدد حين اعلن بوضوح في تصريحاته لجريدة النهار يوم ٦ تموز ١٩٧٣ بان الدافع وراء اقتراحه هو كون « الوضع الحالي مصيبة والعرب لا يستطيعون استعادة ارضهم بالقوة ، والفلسطينيون لا يقدرون ايضا . اذن لا حل بل احتمالات كوارث وانتفاضات واغتيالات اورتماء اكثر بين يدي السوفيات » !!

وقد اكد بورقيبة نفسه وبالحرف الواحد حول مقترحاته : « لقد بلغني ايضا ان اميركا رحبت بها » . لقد كان تكتيك السياسة الاميركية يعتمد دوما على تشجيع النظام المصري على تقديم تنازل جديد ، واعطائه الوعود بانه بمجرد الاقدام على هذا التنازل، فان هذا سيكون مدخله الى الحل النهائي. وعندما يقع النظام المصري في فخ هذه الخديعة ، كانت الامبريالية الاميركية تتقدم منه طالبة تنازلا اخر .. وهكذا استمرت هذه الحلقة من الوعود الاميركية والتنازلات

أزمة مياه الشفة والري

الأهمال والرشوة والانتفاع واسطورة « ريّ الجنوب »

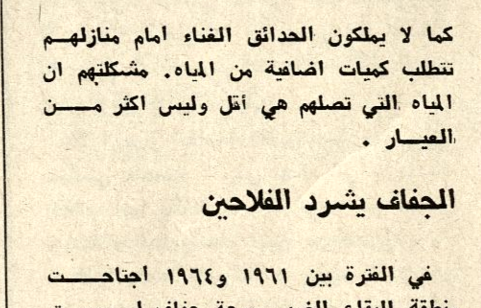
ة مياه الشفة ومياه الري
جددا عند مطلع كل صيف .
مرة يتضح ان الجفاف
مل الطبيعية الاخرى لا تفسر
الا جزئيا . فجذورها الفعلية
ب الاصل ، والسرقة ،
ع ، واهمال حكم برجوازية
ـ مضرفية للقطاع الزراعي
تعيش عليه أكثر من نصف
.

والتلوث
مياه الشفة

أزمة مياه الشفة أكثر ما تصيب
سكن الشعبية حيث شبكات التوزيع
ة والفرعية تالفة جزئيا او كليا .
لك تنقطع المياه يوميا بمعدل وسطي
ح بين ٦ و ٨ ساعات .
ى ذلك التلوث في انابيب مياه
: برج حمود ، النبعة ، الشياح،
برج البراجنة وغيرها . ومع ان
شديدة الاهتمام بعقد المؤتمرات
تلوث البحر الابيض المتوسط باكمله،
رك ساكنا بصدد تلوث بعض الانابيب
نفسها .طبعا، المسؤولون يشربون
دنية المعبأة فنيا ، كمياه « صحة »
» . وبينما تعاني جماهير المواطنين
احيائها ، تجني شركة مثل شركة
الارباح الجنونية . يكفي فقط ان
ان زجاجة مياه « صحة » التي
را واحدا من الماء تباع بـ ٦٠. غرشا
ي بما يقارب سعر ليترين اثنين
!!

سبة للعاصمة . اما في الريف ،
ي الضريبة الضرورية لمن يريد
ة ، حتى انها لا تصل الى العديد
. وقد اكتشف مؤخرا انسبب
ه الشفة في الريف يعود بالدرجة
بيعها من اجل ري بساتين الاغنياء.
لمعدل اليومي لانقطاع المياه في
لغ ٦ـ٨ ساعات ، فانها تنقطع في
ر ايام الصيف ـ اي حين يكون
س الحاجة للماء .

ج هذا الامر ؟ يقترح المسؤولون:
صهاريج لنقل المياه الى القرى .
مة الصهاريج المنوي شراؤها
٢ مليون ليرة لبنانية .
عدة ابار شمالي العاصمة .
عيارات المشتركين لضمان عدم
زائدة عن حاجاتهم .
ذه القرارات منذ شهرين وللان لم
ي منها . ولا تبدو لنا الا كمشاريع
لازلام النواب في بيروت والمناطق.
اريج سيكون صفقة كبقية الصفقات



كما لا يملكون الحدائق الغناء أمام منازلهم تتطلب كميات اضافية من المياه. مشكلتهم ان المياه التي تصلهم هي أقل وليس اكثر من العيار .

الجفاف يشرد الفلاحين

في الفترة بين ١٩٦١ و١٩٦٤ اجتاحت منطقة البقاع الغربي موجة جفاف لم يسبق لها مثيل نتجت بالدرجة الاولى عن توسع الزراعة . اتصل الفلاحون بالمسؤولين مرارا وتكرارا لحل الازمة ، فلم يلقوا اية استجابة. فاضطر العديد منهم الى رهن اراضيهم ثم بيعها باسعار زهيدة تحت وطأة ديون التجار وفوائد المرابين .

وفي العام الماضي ، تكررت الازمة . فبدا للفلاحين ـ وخاصة الذين يروون اراضيهم من مياه الليطاني ـ ان الازمة باتت تهدد بتشريدهم . فقاموا بعدد من التحركات والاتصالات . حتى وصلوا الى رئيس الحكومة الذي وعدهم خيرا . لكن شيئا لم ينفذ تحت ضغط كبار الملاكين (الخوري . السكاف . الغندور . القاسم وغيرهم) .

ولما راجع الفلاحون قائد المنطقة ، اجابهم: « نحن لم ندخل السلك العسكري لنعمل نواطير على مياهكم . روحوا بلطوا البحر !»

ومع ان هذه الاتصالات اخذت اكثر من شهر ، فانها لم تثمر الا عندما انتقل الفلاحون الى اساليب الضغط الاخرى . فأخذت اعمال العنف الفردية تجتاح المنطقة من تفجير لموتورات كبار الملاكين واطلاق الرصاص من دوريات مسلحة تجوب المنطقة ليلا الى المظاهرات وقطع الطرق . وفعلا ادت هذه الاعمال الى الحصول على المياه اللازمة . ولكن بعد فوات الاوان .

اما في البقاع الشمالي ، فبرغم مرور نهري العاصي والليطاني ووجود بركة اليمونة ، الا ان هذا لا يغير في الامر الكثير . فالاراضي البعلية تصل الى ٨٠ بالمئة من مجمل الاراضي الصالحة للزراعة . ومع ان مشاريع الري تتكدس هنا وهناك . الا ان شيئا منها لم ينفذ . فمشروع ري بركة اليمونة مثلا موضوع منذ عام ١٩٣٥ الا انه نائم منذ ذاك في ادراج وزارة الموارد المائية .

ازمة الجفاف لهذا العام

كيف عالج المسؤولون الازمة في هذا العام؟ بعد طول البحث والتدقيق . وقع كل من جورج ساروفيم ، محافظ البقاع ، والعقيد الاسمر والقائمقامين في المحافظة عدة توصيات تصب في مجرى سياسة الحكم ـ حماية كبار الملاكين والدفاع عنهم . واهم هذه التوصيات:

ـ توعية الفلاحين للتقليل من الزراعات الصيفية



ـ تحديد زراعة الخضار

ـ تأمين القوى اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات .

يبقى ان نعلم ان الاشجار المثمرة يملكها كبار المزارعين . اما زراعة الخضار فهي مورد رزق صغار الفلاحين الذين لا يملكون من وسائل الانتاج سوى جهدهم وسوى عوائلهم. هذا في البقاع . فماذا عن الجنوب ؟

اسطورة ري الجنوب

اذا كان الجنوب يضم اكبر مساحة من الاراضي القابلة للزراعة ، الا انه في المقابل يملك ادنى نسبة من مساحات الارض المروية، بين محافظات لبنان ، برغم أن مشروع سد القرعون على نهر الليطاني قد اقيم اصلا من اجل ري الجنوب .

انشئت مصلحة الليطاني عام ١٩٥١ ، وكانت مهمتها تنحصر في انجاز الدراسات اللازمة لبناء سد القرعون من اجل ري الجنوب . ولكن بمجرد انشاء السد ، توالت الفضائح .. تبين ان الهندسة مرتجلة ، فهدم السد واعيد بناؤه .وكلف ذلك مئات الملايين من الليرات . وكانت ثاني فضيحة ، تحويل المصلحة من مشروع الاهتمام بالري الى مؤسسة تجارية تنحصر مهمتها في الحصول على الكهرباء وبيعها لكبار المتمولين باسعار زهيدة ، ليبيعها هؤلاء باسعار مرتفعة للمستهلك . ثم برزت الاختلاسات التي اكتشفت بعد عامين من حصولها وبلغت ٦٥٠ الف ليرة .

وفي عام ١٩٦٦ ، انشئت وزارة الموارد المائية والكهربائية . فالحقت بها مصلحة الليطاني بعد ان كانت تابعة لوزارة الزراعة. الا انها ظلت تتهرب من مشروع ري الجنوب . وفيما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٠ ، كان الخلاف يدور حول « افضل » مشروع لري الجنوب : هل يعتمد منسوب ٨٠٠ مترا ام منسوب ٦٠٠ مترا ؟ حتى اقر مشروع الري على منسوب ٨٠٠ مترا.

« بدك الحقيقة؟ما في مشروع لري الجنوب . والعملية كانت مجرد تسلية . انا فتشت الوزارة كلها . وما عثرت على اي دراسة سواء على منسوب ٦٠٠ أو منسوب ٨٠٠ مترا » !!

بناء عليه ، تقدم بعض اطراف الاقطاع السياسي في الجنوب ـ انقاذا لماء الوجه بعد عزلتهم الخانقة عن الجماهير اثر مجازر النبطية وغيرها ـ بسؤال خجول الى الحكومة تضمن ما يلي :

ـ ما هو برنامج الحكومة لري الجنوب ؟ وهل يتم من الليطاني ؟ وما هي مصادر التمويل ؟

ـ هل ان ما اعلنه وزير الموارد حقيقة ؟ وما موقف الحكومة من الاهمال ؟

ـ هل ري الجنوب حقيقة مادية ام مجرد اسطورة خرافية تنتقل من عهد لاخر ؟

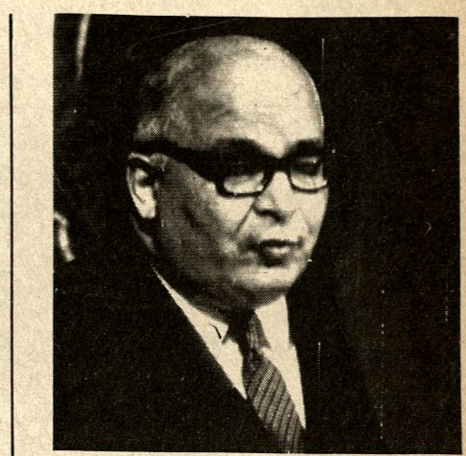
وكان رد رئيس الحكومة انذاك صائب سلام : من العار ان ينساق نواب المجلس وراء الغوغاء في الشارع . وما قاله الوزير كان حقيقة بناء على معرفته بخبايا ودقائق الوزارة !

وعاد الدوران في الحلقة المفرغة . طلبت وزارة الموارد من الامم المتحدة القيام بدراسات فنية حول المشروع . ومن المقرر ان تنتهي عام ١٩٧٨ ! كما كانت الحكومة تأمل الحصول على قرض من البنك الدولي لتنفيذ مشروع ري الجنوب .

الا ان بعثة البنك الدولي برئاسة مكنمارا ـ التي زارت لبنان في اواخر شباط ـ رفضت تمويل المشروع ، واقتصر القرض على اعمال صيانة الطرق في لبنان اضافة لبعض المشاريع السياحية .

مرة ثانية يكشف الاقطاع السياسي ورقة التوت التي يستر بها عورته . فالعجز عن تنفيذ مشروع ري الجنوب لا يمكن فهمه الا لسبب احد : الجبن امام اسرائيل التي ترسم سياستها على افراغ الجنوب من قواه البشرية لعزل المقاومة الفلسطينية وتنفيذ

«الموافقة الصامتة» على أفكار بورقيبة من المسؤولين المصريين


الزيات

ابا ايبان

تجريع الاستسلام الكامل للنظام المصري سم من خلال سلبه التنازل تلو التنازل .

وضمن هذا الاطار ، فان الكسب التكتيكي الجديد الذي حققته السياسة الاميركية من خلال ترحيبها باقتراحات بورقيبة هو التشجيع الجديد للنظام المصري من اجل قطع اخر ما تبقى من صلات مع الاتحاد السوفياتي ، وتحقيق تصفية سياسية للقوة الرئيسية الرافضة للاستسلام والركوع : المقاومة الفلسطينية .

ان تشجيع مصر على التفتيش عن طرف فلسطيني يقبل بالدخول في لعبة السياسة الاميركية من خارج اطار المقاومة . يؤدي في مخطط اميركا الى عزل المقاومة سياسيا والتمهيد بالتالي لتصفيتها ماديا .. بعد ان تم نزع صفتها الرئيسية عنها على اساس كونها الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني . ان رأس المقاومة الفلسطينية هو الثمن الجديد الذي تطالب به اميركا . وتقديم بديل فلسطيني مستعد للمساومة الاستسلامية . يوفر للسياسة الاميركية وضعا جاهزا في المنطقة لاحكام قبضتها عليها وفرض شروطها الكاملة . وكما لجأت السياسة الاميركية الى تكتيك ضرب العرب ببعضهم عندما تقدمت بمشروع روجرز . فانها تهدف الان الى ضرب مصر بالمقاومة . وضرب الفلسطينيين ببعضهم البعض .. ان « فتنمة » الحرب تتحول هنا الى « فلسطنة » الصراع .

لقد كان ابا ابان واضحا تماما بهذا الصدد حين قال في مجال ترحيبه المبدئي باقتراحات بورقيبة « اننا نقابل ممثلين (!!) للسكان الفلسطينيين كل يوم ، ولا نريد ان نقابل قطاع طرق وقاذفي قنابل لا يعترفون بدولة اسرائيل » . وكان هذا اشارة الى الود الذي تكنه اسرائيل لرجعيي الضفة والقطاع من امثال الجعبري والخطيب والشوا .

ان اميركا لا تريد المتطرفين .. واسرائيل لا تريدهم ، وليس على مصر سوى التفتيش عن طرف فلسطيني معتدل اذا كانت ترغب بالحل . هذا هو منطق العدو وتكتيكه لضرب المقاومة على يد العرب انفسهم او من خلال دفعهم لشق صفوف الشعب الفلسطيني وتمزيقه وسلب المقاومة حقها في تمثيل هذا الشعب . وهذا هو المكسب الرئيسي الراهن الذي تسعى اميركا للوصول اليه ، ومن المؤكد بعدها انها لن تقدم اي حل فعلي ، بقدر ما سوف تطالب بالنزول عند ارادة الشروط الاسرائيلية الكاملة بشان مصير المناطق المحتلة ، وشروطها الكاملة بشان مصير المنطقة بمجملها .

مقترحات بورقيبة ... والاستسلام الكامل

ان مقترحات بورقيبة تأتي لكي تساعد في اكمال تجهيز اوضاع المنطقة تمهيدا للاستسلام ، وليس حديثه عن ضرورة التضحية «بالكيان الاردني » من اجل اقامة دولة للفلسطينيين عليه ، سوى تغطية للتكتيك الاميركي الرامي الى تجريع طرف من الفلسطينيين هذا المشروع . ودفعهم لتبني السير فيه ضمن اطار السياسة الاميركية . على اعتبار ان صيغة من نوع التضحية بالكيان الاردني قد تعتبر مغرية تماما لطرف فلسطيني حتى يدخل الفخ باقدامه .

ان المسالة الرئيسية بالنسبة للامبريالية الاميركية ليست وجود الكيان الاردني او عدم وجوده ، فهذا كله دخان للتعمية ، ولكن المهم هو ترتيب اوضاع المنطقة بكاملها بحيث تخضع لهم ولمصالحهم ، والمهم ايضا بالدرجة الاولى وفي الظرف الراهن ، العمل على السيطرة على الفلسطينيين من خلال « ممثلين معتدلين » يساهمون بانفسهم في عزل المقاومة الفلسطينية .

ان التضحية بالنظام الرجعي الاردني القائم من اجل نظام وطني ديمقراطي هو سياسة الثوريين الراهنة ، وليس احدا من السذاجة حتى يعتقد بأن هذا لا يتناقض حتما مع سياسة الامبريالية الاميركية التي تحقن هذا النظام بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية وتعده لكي يكون شريكا فعالا في الحلف الايراني — السعودي ، وضد سائر القوى الوطنية والتقدمية في منطقتنا .

وهكذا فان اقتراحات بورقيبة تلعب دور بالون اختبار ، من اجل تنفيذ الحل الاميركي — الاسرائيلي ، بعد انجاز شروطه التمهيدية والقائمة على :

أ — ايقاع الانقسام في صفوف الشعب الفلسطيني ، وعزل المقاومة سياسيا توطئة لضربها عمليا وماديا .

ب — تصفية العلاقات المصرية — السوفياتية نهائيا .

د — فتح الباب امام مفاوضات مباشرة غير مشروطة مع اسرائيل ، بعد فصل قضية الشعب الفلسطيني عن قضية مصر ، وتقديم طرف فلسطيني مستعد للدخول بشكل مستقل ومنفصل في عملية الاستسلام .

ان السياسة الاميركية — الاسرائيلية الرامية الى اخضاع المنطقة بكاملها وانجاز تصفية الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، تستخدم المقترحات البورقيبية في عملية « جس نبض » واختبار لاستعداد الاطراف العربية في السير على هذا التنازل الجديد .

ولن يكون بالتأكيد هذا التنازل هو نهاية المطاف كما تتوهم القيادة المصرية تحديدا ، بل سيتلوه مطالب اكثر تشددا على طريق فرض الركوع الكامل والتسليم بالشروط الاميركية — الاسرائيلية ، الرامية الى الابقاء على السيطرة على المناطق المحتلة بعد ٦٧ بوسائل متعددة ، واحلال المصالح الاميركية في عموم المنطقة بما فيها مصر نفسها .

الكيان الاردني .. والوطن البديل !

وفي سياق السياسة الاميركية الراهنة ، فان النظام الاردني يصر دوما على ضرورة كونه طرفا اصيلا في اية عملية تصفوية قد تجري في المنطقة . فكل مصير هذا النظام مرهون باحتفاظه بهذا الموقع ، وكل محاولة تجري لاحلال بديل عنه او منافس له حتى ضمن اطار الحل الاميركي — الاسرائيلي ، تعني عمليا اخراجه من حلبة الصراع وتحويله الى طرف هامشي لا يستفيد من نتائج هذا الحل ، ولا يمكنه بالتالي تلقي مختلف المساعدات في الوقت الراهن بصفته احد المرشحين الرئيسيين للتوقيع على صيغة الحل الاميركي — الاسرائيلي ، هذه المساعدات التي تضمن بقاءه واستمراره .

ان مصلحة حكام عمان في تنفيذ الحل الاميركي — الاسرائيلي الفعلية ، هي في تطبيق هذا الحل من خلالهم وبواسطتهم . ومن هنا يمكن ان نفهم ثورة هذا النظام وكل اجهزة اعلامه ضد جانب وحيد من اقتراحات بورقيبة وهي دعوته لتصفية نظام الملك حسين . واعتباره بأن شرق الاردن هو كيان مصطنع . ان هذه الاجهزة لم تقل كلمة واحدة حول الجوانب الاخرى من اقتراحات بورقيبة الداعية للتفاوض المباشر . والاعتراف صراحة باسرائيل ، واكتفت بشن الحملة ضد هذه الاقتراحات على اساس كونها تقدم الاردن « كوطن بديل للفلسطينيين عن وطنهم الضائع » . ان سياسة حكام عمان الرسمية والعملية تقوم على التحكم « بالوطن القائم » . والاشتراك في صفقة تصفية «الوطن الضائع » .

لقد استخدم حكام عمان شعار « الوطن البديل » لاقامة حمامات الدم للشعب الفلسطيني ، وخاضوا مجازر ايلول ١٩٧٠ « دفاعا عن الكيان الاردني ، الذي يريد الفلسطينيون الاستيلاء عليه !» ، كما كررت ذلك اقوالهم واجهزة اعلامهم .

وتحت شعار ان الفلسطينيين يريدون الاردن وطنا بديلا لهم عن فلسطين ، عملوا على اشعال نار الانقسام والحقد الاقليمي بين صفوف الشعب الاردني الى اقصى مدى ممكن حتى تضمن لهم التفاف الجماهير الاردنية كلها حول النظام ضد مؤامرات الفلسطينيين المزعومة . واستمر حكم عمان في تكريس هذه السياسة وتحويلها الى سياسة رسمية للدولة ، عبر عمليات العزل والتصفية للفلسطينيين في اجهزة الدولة والجيش ، وملاحقتهم حتى داخل المعامل والورش ، عدا عن عمليات الملاحقة المباحثية والاعتقالات الكيفية الواسعة التي شملت الالاف من خيرة ابناء هذا الشعب . لقد صنع حكام عمان بانفسهم هذا الشعار ، واستخدموه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من اجل تبرير عمليات القمع والاضطهاد الاقليمي التي مارسوها ضد الشعب الفلسطيني ولا زالوا . ومن المضحك تماما ان تنبري الان بعض الواجهات الرجعية الفلسطينية التي استخدمها هؤلاء الحكام من امثال كامل عريقات للتنديد بافكار بورقيبة « وخطرها الداهم على الوحدة الوطنية في المملكة الاردنية الهاشمية بضفتيها » وينسى حكام عمان وواجهاتهم ان « الخطر الداهم » قد وقع على ايديهم هم .. طوال ثلاث سنوات بدءا من المجازر الوحشية ضد الثورة والشعب الفلسطيني الى اذكاء نار النعرات الاقليمية وتأليب الشعب الاردني ضد شقيقه الفلسطيني .

ان تصريحات بورقيبة هي الوجه الاخر للعملة الهاشمية الرجعية الداعية لتمزيق وحدة الشعبين ، وطمس مصالحهما المشتركة الوطنية في النضال ضد الاحتلال الصهيوني ، وفي الديمقراطية وضد استغلال وقمع البورجوازية الكبيرة والاقطاع الرجعي الاردني والفلسطيني في الضفتين .

ومن المفيد ان نذكر حكام عمان بالتاريخ القريب ، ودورهم البارز في اشاعة افكار ومشاريع متطابقة مع مشروع بورقيبة . ففي تشرين ثاني ١٩٧٠ (اي بعد ٦٠ يوما فقط على مجازر ايلول) ارسل الملك حسين مذكرته الشهيرة الى الملوك والرؤساء العرب ، داعيا الى اجتماع قمة عربي من اجل « بحث اقتراح اقامة دولة فلسطينية ، وتشكيل جبهة تحرير فلسطينية موحدة تمهيدا لاقامة هذه الدولة واعدادا لها . »

وكان الملك حسين هنا ، يعمل ضمن منطق الخلاص من الفلسطينيين بأي طريقة واي ثمن حتى يضمن استمرار وجود نظامه في الضفة الشرقية كحد ادنى ، وحتى يتم له استبدال المقاومة الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني بطرف فلسطيني قريب من حكام عمان ومنسجم معهم في مصالحه ممثلا في الفئات الرجعية من كبار الملاك والبورجوازية الكبيرة الفلسطينية في الضفتين . وجاء مشروع « المملكة الرجعية المتحدة » (اذار ٧٢) كاقتراح مفصل ودقيق للصيغة العامة التي طرحها الملك حسين في مذكرته في تشرين ثاني ١٩٧٠ ، وكان هذا المشروع هو الحل العملي من وجهة نظر العرش الملكي والمصالح الرجعية الاردنية لابقاء الشعب الفلسطيني تحت سيطرتهم الكاملة من خلال ابتداع « قطر فلسطيني ممسوخ » يحكمه الرجعيون الفلسطينيون ذوي الولاء المطلق والمصالح المتبادلة مع حكام عمان .

ان حملة اجهزة الاعلام الاردنية وحزب السلطة الرجعي الحاكم — الاتحاد الوطني الاردني — تدعو الان الى الوقوف في وجه مقترحات بورقيبة والحفاظ على وحدة « المملكة الاردنية الهاشمية بضفتيها » . وتتغافل اجهزة السلطة عن حقيقة ساطعة تقول انهم قد تداولوا خلال العامين الماضيين بعملة جديدة اسمها المملكة العربية المتحدة، وابتدعوا قطرا فلسطينيا مرتبطا بهم في الضفة الغربية من خلال هذا المشروع ، مما يعني ان عودتهم للحديث الان عن المملكة الهاشمية بضفتيها ، هو الجوهر الفعلي لمشروع المملكة العربية المتحدة . لقد سقطت سريعا وعلى ايدي حكام عمان انفسهم كل الادعاءات التي مارسوها طوال العامين الماضيين والتي نص عليها مشروع المملكة المتحدة « حول اعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره بعد زوال الاحتلال ! » لان حق تقرير المصير الوحيد الذي يريده حكام عمان انطلاقا من مصالحهم الخاصة هو ابقاء الشعب الفلسطيني « داخل اطار المملكة الهاشمية وقيادة الحسين » ، مما يكفل امكانية تحقيق تصفية كاملة ومصادرة كلية لحقوقه الوطنية وحقه في تقرير مصيره على أرض وطنه ، وهو ما يهدف اليه المخطط الاسرائيلي — الاميركي عمليا .

ان حيز التناقض كما يبدو هنا ضيق جدا بين مقترحات بورقيبة وسياسة حكام عمان .

واذا كان بورقيبة يعبر تماما عن التكتيك الراهن للسياسة الاميركية في شق صفوف الشعب الفلسطيني وتمزيقه ، فان سياسة حكام عمان لا تخرج عن هذا الاطار ابدا ، الا ان حدود تناقضها الثانوي مع موقف بورقيبة يبدو من خلال مصالح هؤلاء الحكام الخاصة في ضرورة استثمار عملية شق صفوف شعب فلسطين لمصلحة توطيد نظامهم ونشره على الضفتين وربما غزة ايضا ، من خلال الحل الاميركي — الاسرائيلي . بينما تبدو مقترحات بورقيبة وكأنها تؤدي الى احداث الانقسام في صفوف شعب فلسطين تمهيدا لابراز طرف فلسطيني معتدل ، ومستعد للدخول في لعبة الحل الاميركي — الاسرائيلي بمعزل عن النظام الاردني او ربما بديلا عنه . ان منافسة غير شريفة ووقحة تجري الان امام اعين الناس ، فكل من الطرفين المتصارعين يفرد عضلاته ويبدي قدراته التي تفوق ما لدى الاخر في ضرب الشعب الفلسطيني وشق صفوفه .

على هذا يجري الصراع والتنافس ، ورغم ذلك لا يتورع حكام عمان عن تكرار اتهاماتهم واقاويلهم حول « الوطن البديل » .

وطن من ؟

من الضروري التأكيد بأن حقائق الواقع خلال العشرين عاما الماضية قد كونت شعبا اردنيا له مصالحه الوطنية المستقلة ، ويرتبط مع الشعب الفلسطيني داخل الضفة الشرقية نفسها بمصالح وطنية وديمقراطية مشتركة معادية للاحتلال الصهيوني والطبقات الرجعية الحاكمة . ان هذا « الوطن » الذي تكون خلال العشرين عاما الماضية والذي يضم الشعبين الاردني والفلسطيني ، هو الذي تحاول الرجعية الاردنية الان استخدام التلويح بفقدانه ، من أجل نشر الذعر بين صفوف الشعب الاردني خوفا من سيطرة الفلسطينيين! وحتى تتمكن الرجعية من خلق قاعدة شعبية ثابتة وواسعة لها بين صفوف الشعب الاردني تستخدمها في تسعير العداء للشعب الفلسطيني، ومنع التحام الشعبين ووحدتهما في النضال الوطني والديمقراطي ضدها وضد العدو الصهيوني المحتل .

ان هذا الوطن ، هو وطن الجماهير الفلسطينية والاردنية ذات المصالح الوطنية والطبقية المشتركة . ويمكن ان يتحول فعلا الى وطن منيع ومتحد ، حين يتحقق الغاء الاضطهاد والتمييز الاقليمي ضد الجماهير الفلسطينية داخل الاردن ، ومنحها كل حقوقها الوطنية الراهنة في تعبئة صفوفها للنضال ضد العدو الصهيوني المحتل على الجانب الاخر من النهر ، كما انه يمكن ان يبنى كوطن صلب في معاداته للاستعمار والصهيونية ، عندما تحصل الجماهير الاردنية والفلسطينية على حقوقها في الخبز والديمقراطية ، ويتم اسقاط التحالف الطبقي الرجعي المسيطر والمهيمن والذي يضم في صفوفه فلسطينيين واردنيين من فئات البورجوازية الكومبرادورية والاقطاع العشائري والبيروقراطية العفنة المعادية بشكل مطلق لحقوق الشعبين .

بديل لمن ؟

ان المصالح المشتركة للشعبين في معاداة الاحتلال الصهيوني والرجعية الحاكمة في الضفة الشرقية ، وارتباط الاردن بعجلة المصالح الامبريالية ، يطرح من جديد ضرورة تجديد وحدة الشعبين على اساس وطني وديمقراطي ، معاد للتمييز والاضطهاد الاقليمي ومتكافيء في العلاقة بينهما . ان هذه الصيغة ، هي طريق النضال الوحيد من اجل ايجاد اساس وطني « لوحدة الشعبين » كبديل للاساس الرجعي والقائم على قاعدة الاضطهاد والتمييز الاقليمي التي مارستها الرجعية الاردنية طوال السنوات الماضية .

ان الرجعية الاردنية التي لم تتخل عن سياسة الاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الشرقية ، تعمل الان من اجل تقسيم المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ بينها وبين العدو الصهيوني على قاعدة مصالحهما المشتركة في سياسة التبديد القومي للشعب الفلسطيني ، مما يتطلب النضال الموحد من اجل مقاومة هذه السياسة .. مقاومة الاحتلال .. ومقاومة عودة الرجعية الهاشمية للسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة .. والعمل من اجل تجديد الوحدة بين الشعبين على قاعدة وطنية ديمقراطية متكافئة .

المقاومة والأردن

في الذكرى الثالثة لمجازر جرش وعجلون (تموز ١٩٧١)

النظام الهاشمي والسلم بالممارسة

- بخروج المقاومة من الأردن خرجت البلاد من نطاق المجابهة مع اسرائيل وصفيت المكتسبات الاجتماعية والنقابية والديمقراطية للجماهير -

في هذه الايام ، تمر ذكرى الجولة الثانية من حرب النظام الهاشمي غير المقدسة ضد المقاومة والجماهير ، ففي تموز (يونيو) ١٩٧١ ، استكملت الرجعية في عمان مهمة اكمال اخراج المقاومة ، بالاضافة الى كم افواه الوطنيين والتقدميين الاردنيين ، والحجر على حرياتهم ، بل الزج بهم ، وبكل من له صلة بالمقاومة في معتقلات النظام وسجونه .

لقد جرت حرب النظام غير المقدسة ، على البلاد افدح العواقب وضربت اعز تطلعات الجماهير للتقدم نحو الاستقلال الوطني الحقيقي ، ونحو تثبيت ركائز ومقومات المقاومة الفعالة ضد الاحتلال ، كما سحبت هذه الحرب ، نتائجها الوخيمة على مكتسبات الجماهير السياسية والاجتماعية والاقتصادية في السنوات القليلة التي تلت حزيران ١٩٦٧ .

لقد بات في حكم المؤكد ان اخراج المقاومة من البلاد كان جزءا من الردة المعادية للثورة في المنطقة العربية ، كما باتت الجماهير الاردنية تتحسس زيف ادعاءات النظام وهي الان تعرف اكثر من اي يوم مضى ان النظام لا يمثل الا بضعة فئات تحتكر السلطة ، وتتقاتل من اجل اعادة اقتسام حصصها . وعلى الرغم من كون سياسة النظام تستجيب بهذا الشكل او ذاك لمصالح فئات البرجوازية الكبيرة والكومبرادور ، والملاكين العقاريين الكبار ، الا انها مع ذلك لا تتمتع بثقتهم ، وهم غير راضين عن احتكار هذه الفئات للسلطة !

وفي الفترة الاخيرة برزت اكثر فاكثر ، مشكلات الريف الاردني ، وسياسة النظام الاقتصادية تجاه المزارعين ، التي تؤول الى التضييق على فقراء المزارعين والمعدمين منهم ، ويمس هذا التضييق — ايضا — المزارعين المتوسطين ، ويتحمل كل هؤلاء، اوخم العواقب سواء اكان ذلك بسبب من نهجه الاقتصادي ، ام من نهجه السياسي (اغلاق الحدود ، بوار المواسم الزراعية).

ان مراجعة حصيلة التطورات السياسية في البلاد طيلة العامين الماضيين تعطي صورة معبرة عن سلوك النظام ونهجه يمكن اجمالها على الشكل التالي :

اولا على مستوى القضية الفلسطينية

١ — مع خروج المقاومة من الاردن ،خرجت البلاد من نطاق المجابهة مع اسرائيل . ان الموقف الرسمي الاردني طيلة العامين الماضين استبعد كليا اشتراك النظام في اية عمليات عسكرية ضد اسرائيل من الضفة الشرقية . كما استبعد المشاركة في جهود بناء الجبهة الشرقية ، وهو عندما يوافق عليها لفظيا (اثناء مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع في الكويت والقاهرة) كان يرهنها بشروط تعجيزية .

٢ — من ذات الموقف ، كان النظام، عبر العشرات من التصريحات والتصرفات العملية ، يعبر عن استعداده لاقامة صلح دائم مع اسرائيل مقترنا بتنازلات فادحة عن الارض ، تستجيب الى حد كبير لتصورات الاسرائيليين الرسمية (مثل مشروع ايجال الون) .

ان انتقال النظام من نطاق السلم بالممارسة باتجاه السلم التعاقدي ، يظل مرهونا بالطرف الاسرائيلي ، الذي يفضل الان استمرار الاوضاع كما هي عليه .

ان « السلم بالممارسة» ، تبرز اكثر تعابيره جلاء في سياسة الجسور المفتوحة التي استجاب لها النظام ، بالرغم من كل العواقب التي ترتبت عليها : التحاق وتبعية اقتصاديات الضفة الغربية باسرائيل ، استنزاف موارد الضفة الشرقية ، وعجز المبادلات التجارية بين الضفتين ، تنفيذ سياسة الاحتلال الاقتصادية ، التي تجعل من الاراضي المحتلة سوقا لمنتجات اسرائيل الصناعية وبعض المنتجات الزراعية . بالاضافة الى زيادة الموارد المالية للخزينة الاسرائيلية الناتجة عن الرسوم على حركة التجارة عبر الجسور. ناهيك عن محاولات اسرائيل القائمة من اجل تسريب وزيادة تسريب بضائعها عبر الجسور الى الاراضي العربية .

ان الاجراء الاردني بوضع رسم ١٢٫٥ بالمئة على الواردات من الضفة الغربية ، قد جرى خفضه كثيرا ، ولم يكن مؤثرا على الصعيد العملي ، وهو الان مجرد اجراء شكلي عديم الفعالية . كما جرى رفع المزيد من القيود على انتقال العملة الى الضفة الغربية ، وعادت تسهيلات السفر الاردنية عبر الجسور كما كانت .

٣ — طرح النظام الهاشمي ، مشروعه المعروف بمشروع « المملكة العربية المتحدة» في اذار ١٩٧٢ ، اي بعد ضرب واخراج المقاومة من الاردن في تموز ١٩٧١ ، وكانت صيغته هذه تمثل الطرح الاردني للصلح مع اسرائيل ، التي يتبعها قيام ادارة ذاتية في الضفة الغربية « متحدة » مع الادارة في الضفة الشرقية ، وفي ظل حكومة الملك المركزية . اي ان المشروع يتضمن قيام «كيان فلسطيني » بعد الصلح والانسحاب . وهذه الصيغة ، اتت مستجيبة لمصالح وتطلعات القيادات التقليدية ورجالات النظام الهاشمي في الضفة الغربية ، ومتفقة مع التطور الناشيء عن خروج المقاومة ، وعن استعداد النظام في عمان ورجالاته في الضفة الغربية لاقامة تسوية تتضمن تنازلات وطنية خطيرة، تطرح بعد مذابح النظام ، كصيغة مجددة لوحدة الضفتين . ولا تحمل لجماهير الضفتين سوى الوعود بالبطش والقمع الذي عرفه الشعبان طيلة العهد الماضي .

٤ — بعد طرح مشروع المملكة المتحدة الرجعي ، باتت عمان مركز استقطاب لكافة الرموز الرجعية والمتهادنة والممالئة للاحتلال في الضفة الغربية ، ثم في قطاع غزة ، لقد اضعف النظام الاردني موضوعيا ، الشروط اللازمة لتنامي المقاومة المسلحة والجماهيرية للاحتلال ، وزاد من نفوذ الزعماء التقليديين، الذين اشاعوا اجواء الاستسلام ، واضعفوا من استعدادات الجماهير للمقاومة ، وقد برز هذا في قطاع غزة بشكل جلي ، فالمحتلون قد تركوا الباب مفتوحا امام زيارات الشوا وغيره من الزعامات الرجعية لعمان ، وفتحوا شهية النظام الاردني في الوصول الى ميناء له على البحر المتوسط ، رغم انهم لم يتبنوا سياسة صريحة حول مستقبل القطاع ، الامر الذي استثمروه في محاولاتهم لتصفية روح المقاومة في غزة ، وقد ترافق هذا مع اجراءات تسهيل السفر والتبادل التجاري بين الضفة والقطاع ، ومع الايحاء بامكانية حدوث « رخاء اقتصادي » بتسهيلات اسرائيلية . جنبا الى جنب مع مشاريع نقل المخيمات والعمليات العسكرية ضد المقاومة.

ثانيا : على مستوى السياسة الداخلية

١ — جاء انشاء « الاتحاد الوطني الاردني » ، بعيد معارك تموز ١٩٧١ مباشرة، تعبيرا عن رغبة بعض الفئات من السياسيين المحترفين والبيروقراطيين والمرتدين عن الاحزاب والحركة الوطنية ، في الاستئثار بالسلطة ، وتطويع مستقبل البلاد لمصالحهم الخاصة ، باسم الوحدة الوطنية والنهوض بالاقتصاد الوطني وبادعاء تمثيل كل فئات وطبقات المجتمع .

ان الاتحاد الوطني ، لم ينتظر طويلا ،

حتى ثبت انه لم يكن أكثر من اداة للقمع الايديولوجي للجماهير ، كما ان اوهام الحزبيين المرتدين ، وبعض البيروقراطيين المياليين للاصلاح ، حول امكانية لعب دور خاص في البلاد عبر الاتحاد وشعارات « الطريق الثالث » قد امتحنتها تجربتهم الشخصية الفاشلة . كما حدث مع ابراهيم الحباشنة ثم مع مصطفى رودين . ومنذ الانتخابات الاخيرة في الاتحاد ، بات « حزب النظام » خاضعا لكل ما عرف فيه من مظاهر الفساد والرشوة والتزوير . ان البقية الباقية من دعاة « الاستبداد المستنير » ، تجد نفسها بعيدة عن مواقع القيادة في الاتحاد اكثر فاكثر . فقبل دورة مجلس الاتحاد الاخيرة ، جرى ابدال الامين العام للاتحاد عدنان ابو عودة برمز متخلف ومحافظ هو جمعة حماد . وفي هذه الايام يعيش الاتحاد صراعات عاتية بين شلله !

٢ — عمدت السلطة بشكل متدرج على امتداد عام ١٩٧١ ، ثم بشكل اكثر تسارعا بعد معارك الاحراش وخروج المقاومة ، على تصفية كافة مكتسبات الجماهير الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية . لقد اقصت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال الاردن ووضعت له نظاما داخليا جديدا ، ثم منعت وصول النقابيين الوطنيين المخلصين والتقدميين ، بالتزوير وبالارهاب (استدعاء النقابيين الى المخابرات واجبارهم على سحب ترشيحاتهم) وقد اضطر اخرون ازاء هذا الوضع للانسحاب وفضح عمليات التزوير والتدخل الفاضح في شؤون النقابات . وانتهى الامر بقيام قيادات نقابية بيضاء تستجيب وتمارس التوجيهات « المكارثية » الجديدة .

لم يقتصر الامر على ذلك ، بل ان السلطة لم تلبث ان قدمت تعديلا جديدا على قانون العمل والعمال الى مجلس النواب ، الذي اقر ، وحرم العمال من العديد من المكتسبات ، واعطى الدولة صلاحيات واسعة في حل النقابات والتدخل في شؤونها .

وحدث ذات الشيء مع باقي النقابات كما عادت السلطة فقدمت قانونا جديدا للمطبوعات ، حد من حريات النشر والتعبير ، ووضع قيودا صعبة على اصدار مجلات او صحف يومية جديدة.

ان العمال والمهنيين وكافة فئات الكسبة، معرضة للفصل من العمل ، بحجة « الامن الوطني » ولا يجوز تعيين العمال والمستخدمين في المؤسسات العامة والخاصة بدون اذن من المخابرات العامة . لقد صرف المئات من العمال ، وعرضوا للبطالة بسبب اجراءات سلطات القمع هذه .. كذلك فان العديد من المؤسسات الخاصة والعامة قد تنصلت من مسؤولياتها ازاء مستخدميها وعمالها ، والمثبتة في « الاتفاقيات الجماعية » . وجرى سحب مكتسبات العمال المعنوية والاقتصادية، وعدلت شروط العمل ، كالاجور ، وساعات العمل ، والاجازات لصالح ارباب العمل ، كما حرموا من الضمانات الصحية والاجتماعية الاخرى . مقابل كل هذا فان اي اضراب او مطالبة بتحسين اوضاع العمال تجابه بالفصل من العمل وبالاستدعاء للمخابرات للتحقيق .

ان تنظيمات الطلبة والمعلمين باتت ممنوعة، كما حلت عمليا تنظيمات نسائية ومهنية عديدة. وتعرضت للضغوط مؤسسات مهنية وسياسية اخرى ، مثل التجمع المهني ، جمعية انقاذ القدس .. الخ

لقد سعت السلطة ، ما وسعت في خلق مؤسسات بديلة ، او تحل عملاءها وعناصرها في المؤسسات القائمة . ففي الجامعة الاردنية اقيم اتحاد للطلبة . قوطع بشدة من غالبية الطلبة ، ثم عندما شعر الطلبة ان السلطة عازمة على تمثيلهم برموز مزورة لارادتهم ، أوصلوا الى الاتحاد قيادة ذات غالبية وطنية وتقدمية .. وفي ١٥ ايار و٥ حزيران الماضيين اقيمت ندوتان جرى فيهما التنديد عبر اتحاد الطلبة بالسلطة وسياستها بشدة .

وكما حدث في اتحاد طلبة الجامعة ، جرى في انتخابات نقابة المحامين ، فنجحت قائمة وطنية ديمقراطية . كما جرت العديد من الاضرابات ، ويجري الان نضال مستميت داخل النقابات العمالية الاردنية لاعادة الشرعية اليها .

ثالثا : على صعيد السياسة العربية والدولية

١ — مثلت السياسة الاردنية العميلة ، على المستوى العربي ، دورا متزايد العدوانية تجاه الجماهير العربية ، فقد جرى توظيف الخبرات القمعية المحلية وتعميمها لصالح الثورة المضادة على المستوى القومي .

٢ — رغم الدعوات الاردنية للانفتاح والصفاء العربي ، ووحدة الصف العربي ، اتسمت السياسة العميلة للنظام بطابع المشاركة في بناء محور ملكي رجعي في المنطقة بين عمان ، الرياض ، طهران ، يمثل طموح الامبريالية والرجعية لرسم خريطة المنطقة بشكل يستجيب لمصالحها المتنامية ، ورغبتها في اعطاء هذا النفوذ شكلا من السيطرة السياسية والعسكرية يكبح تطلع الجماهير وتحركها من اجل تثبيت استقلالها وتطورها الوطني المستقل وتطلعها للتقدم والديمقراطية.

***

ان السلوك السياسي للنظام لا يتوافق مع دعواته للوفاق العربي . فتعزيز دور النظام القمعي وتنامي قوته العسكرية ، مع اتجاهه بذات الوقت للصلح مع اسرائيل ، يظهر نوايا عدوانية تجاه الشعوب العربية الاخرى في سورية والعراق (في مجلة الجيش الامريكية عدد كانون الثاني ١٩٧٢ ، اعتراف صريح بأن هدف المعونات الامريكية للجيش الاردني هو سورية والعراق) .

ان سياسة الاردن العربية تعتبر تجليا لسياسته الدولية المتصفة بالالتحاق الكامل والنهائي بالامبريالية العالمية وخاصة بالولايات المتحدة . ان شبكة صلات الاردن السياسية والاقتصادية والعسكرية تظهر المعسكر الذي ينتمي اليه النظام اليوم ، وتمتد لتشمل بالاضافة الى امريكا ، بريطانيا ، المانيا الغربية ، اليابان ، ايران .. الخ .

انتفاضة «الجفر»

صالح رأفت .. ابن فلاح فقير من جنين

(الزنزانة رقم ٧ في المخابرات العامة بعمان)

عامان مرا ، وصالح رأفت يتنقل بين مبنى المخابرات العامة في العبدلي بعمان ، وبين سجن الجفر الصحراوي . وطوال هذين العامين بذل جلادو المخابرات العامة وفي طليعتهم أحمد عبيدات وطارق علاء الدين كل جهودهم ، واستخدموا كل خبراتهم التي تعلموها خلال الدورة الخاصة التي تلقوها عام ١٩٧١ في اميركا على يد « خبراء » الثورة المضادة هناك .

ولكن خبرات الثورة المضادة تصطدم دوما — بخبرات وتجارب الثوريين الجديدة .

طوال عامين ، استخدم المجرمون في مبنى المخابرات كل اساليب التعذيب البدني والنفسي :

— الحجز لاسابيع واشهر طويلة على انفراد في زنزانة ضيقة ورطبة

— منع العلاج الطبي ، وخاصة أن قدم صالح رأفت تنزف بشكل دائم نتيجة لاصابته عام ١٩٦٨ في احدى العمليات ضد العدو الصهيوني في منطقة جنين .

— الحرمان من الاغطية والماء والملابس والاستحمام لاشهر طويلة.

— دس بعض « المساجين » من عملاء المخابرات عليه ، للنيل من معنوياته ، و « اقناعه » بعدم جدوى الصمود !!

واخيرا .. استخدموا كل ما بأيديهم من وسائل الترغيب :

« سنفرج عنك مقابل أن تقول علنا بأن الثورة الفلسطينية قد ارتكبت بعض الاخطاء ! »

كانوا بحاجة الى كلمات منه حتى يحطموا صمود شعبه ، وكان شعبه بحاجة الى نموذج صلب كالصخر يقول : لا .

وظل صالح طوال عامين يقول : لا

و « تنازل » جلادو المخابرات الى مطلب اقل : سنفرج عنك .. ولكن مقابل ان تعود للحياة كرجل عادي.

وجواب صالح : لن اعود الا الى موقعي في صفوف الثورة .

— البعض قدم لنا هذه «التنازلات»

— لكن هذا البعض ليس صالح رافت ، لا يخزن في ذاكرته هذا البعض بؤس الفلاحين الفقراء في جنين ، الذباب وهو ينهش وجوه الاطفال الحفاة في ازقة القرى ، جنود البادية وهم يجلدون العمال والطلاب الذين يطالبون بالسلاح والدفاع عن الوطن في شوارع نابلس الضيقة عام ١٩٦٦ ، الصهاينة ينسفون البيوت « المشبوهة » ويطاردون فلاحي « بيت فوريل » من منزل الى منزل . وجوه العشرات والمئات من الرفاق الذين سقطوا حتى نظل نقول : لا .

أيار ١٩٧٢ .. جاء مندوبو الطيب الاحمر الدولي الى سجن الجفر الصحراوي تحت ضغط الحملة العالمية ومطالب عائلات المعتقلين ..

وقام ضباط السجن باطلاع أفراد الصليب الاحمر على مباني السجن من الخارج دون أن يسمحوا لهم بمقابلة أي سجين .. وطلبوا اليهم تسليم كل ما يحملوه من أغذية وملابس حتى يقوم الضباط بتسليمها للسجناء فيما بعد !!

وكانت انتفاضة الجفر :

جمع المعتقلون (٣ الاف رجل) بطانياتهم المهترئة واشعلوا فيها النيران .

بدأوا يرشقون حراس السجن بقطع الخبز اليابس ، والذي يماثل في مفعوله الحجارة ويسمونه هناك خبزا .

انتزعوا الاخشاب من الجدران واصطدموا بها ضد أعقاب البنادق والسياط .

ارتفعت صرخات « بلادي .. بلادي » .. « في ظلام السجن خيم».

وبدأ اطلاق النار .. استشهد أحد السجناء واصيب سبعة .

وعند الظهر أحضروا لهم «الطعام»

.. ألقوه في وجوه الحرس .

« نريد محاكمة علنية » .

الثورة تخترق جدران الزنازين ..

ان هؤلاء الفلسطينيين لا يمكن ترويضهم .

واستمرت انتفاضة السجناء في قلب الصحراء .. بعيدا عن العالم الحي بمئات الكيلومترات .

وبدأ التحقيق وكانت التهمة : — صالح رأفت هو المحرض الرئيسي .

وبعد أيام تم عزل قائد السجن : لم يثبت جدارته بما يكفي ، وجرى استبدال الضباط جميعا .

واليوم للمرة التاسعة .. صالح رأفت مطلوب « للتحقيق » في مبنى المخابرات العامة .

اليوم للمرة التاسعة يعود صالح للزنزانة رقم ٧ في مبنى المخابرات . جلادو المخابرات لم ييأسوا بعد .. فلا يمكن أن يثبت فشل دروس الدورة الخاصة في الولايات المتحدة وتعليمات الخبير الاميركي الملحق بمبنى المخابرات العامة !! **لكن صالح ليس عنده ما يقوله سوى ما كان يردده منذ عامين: لا . وبعد هذه الكلمة تنهار دروس ومحاضرات المعلم الاميركي التي تلقاها خبراء المخابرات العامة .**

هذا هو صالح رأفت .. ابن فلاح من جنين ، فقير ومعدم ، كان يستدعيه ضابط المخابرات الاسرائيلي كل اسبوع ليسأله عما اذا سمع شيئا جديدا عن ابنه . وظل الاب الفلاح يقول : لا .

هذا صالح رأفت .. عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية ، والقائد العسكري البارز ..

في ١٣ تموز ١٩٧١ .. تم انتخابه عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن صالح لم يكن حاضرا عملية انتخابه ، بل كان على راس القوات المقاتلة والمحاصرة في أحراش جرش وعجلون .. وبعد انتخابه بعدة أيام وقع صالح أسيرا في يد القوات الملكية بعد قتال عنيف دار معها عندما قامت باقتحام هذه الاحراش .

« الحرية لصالح رأفت ورفاقه» ..

« الحرية لابرز المناضلين في سجون الجفر والمحطة والزرقاء واربد ومعان . »

الحرية لهم .. ٤٢١٠ من خيرة أبناء الشعب الفلسطيني .

صالح رأفت واحد منهم . صالح رأفت ، قائد انجبه شعبنا ، وشعبنا العظيم لا ينجب قادة له الا من هذا الطراز .

اليمن الشمالية

الصراع بين اجنحة السلطة

- اين تلتقي كل الاجنحة في جبهة رجعية متحدة واين تتصارع ؟

- اشكال ومحاور الصراع .

- السعودية والصراعات على القمة .

الفريق العمري : رشحه الحجري

الرسالة الثانية من صنعاء (*)

تربع « الاقطاع الجمهوري » على قمة السلطة بعد نوفمبر (تشرين ثاني) ٦٨ . فقد اطاح الانقلاب الرجعي بادارة السلال التي حاولت انتهاج سياسة خارجية معادية للاستعمار والامبريالية . وداخلية تدافع عن الجمهورية وترفض امتداد الايدي السعودية الى صنعاء . وبعد فترة قصيرة جدا على نوفمبر تم اللقاء مع الاقطاع الملكي الذي حارب في صفوف بيت حميد الدين ضد الجمهورية . وتمت هذه الخطوة بين يدي السعودية . ومنذ تلك اللحظة اخذت الاحداث في صنعاء تتخذ اشكالا رجعية متراكمة في السياسة الداخلية القمعية ، وافراغ الجمهورية من اي محتوى وطني وديمقراطي (قمع الحركة الوطنية ، مصادرة الحريات، الحملات العسكرية على الفلاحين .. الخ) . وكذلك حال السياسة الخارجية (اليمنية والعربية) بخط تمكين السعودية من مد اخطبوطها الى صنعاء وتجديد الصلات مع الامبريالية بخط تحويل البلاد الى قاعدة للاستعمار الجديد (وخاصة الامريكي — البريطاني — الالماني الغربي) .

الوحدة والصراع بين اطراف الرجعية

ما ان فرضت الرجعية هيمنتها حتى اخذ الصراع يدب بين اجنحتها . وهنا تلاشت الفواصل بين الاقطاع الجمهوري والملكي . وبدأت الخارطة تتشكل على ضوء مصالح كل فريق بغض النظر عن هويته السابقة (مع الجمهورية او الامامة) ، مع حرص الجميع على الوقوف بجبهة رجعية متحدة تجاه قوى الثورة اليمنية في شطري الاقليم (شمالا وجنوبا) .. وحتى ننتقل الى محاور الصراع ، علينا ان ننتهي من ذكر « دائرة الوحدة والالتقاء » بين اجنحة السلطة وبايجاز :

١ — ان جميع الاجنحة تلتقي عند سياسة القبضة الحديدية على الشطر الشمالي ممارسة كافة اشكال القمع الفردي والجماعي ضد الشعب وحركته الوطنية ، حتى يبقى الشمال مزرعة لحكم الاقطاع وكبار التجار . وتتمثل هذه السياسة بمصادرة كافة اشكال الحريات السياسية والنقابية والادبية ، وتصفية اجهزة الدولة من القوى الحديثة والوطنية بل والمحافظة على الدويلات الاقطاعية داخل الدولة (فلكل اقطاعي وشيخ قواه المسلحة وشرطته وسجونه وضرائبه في منطقته) ، وشن الحملات العسكرية على الفلاحين لادامة القهر الاقطاعي والقنانة .

٢ — العداء الاستراتيجي الثابت للثورة في اليمن الديمقراطية بدءا من انتهاج خط تنظيم الحروب العدوانية مرورا باحتضان المرتزقة الهاربة من الشطر الجنوبي وفي المقدمة السلاطين والامراء والاقطاعيين ، وانتهاء بشن حملات الدعاية والتزوير الرجعية . وكل هذا بالنتيجة يستهدف ضرب الثورة والحاق الشطر الجنوبي بحكم الرجعية اليمنية .

٣ — انتهاج سياسة الانحياز للرجعية السعودية والاستعمار الجديد عامة والامبريالية الامريكية خاصة في العداء لكل القوى الحديثة والوطنية في الجزيرة العربية ومن اجل حماية المصالح الامبريالية والانظمة الموالية لها في الجزيرة .

الا ان ضخامة دائرة الوحدة بين الاطراف والكتل الرجعية لا تقود بالضرورة الى الاتفاق على الخطط التكتيكية لتنفيذ هذا البرنامج المضادة لشعب اليمن والثورة . فكل طرف من هذه الاطراف الحاكمة له نظرته الخاصة واساليبه ، وله مصالحه الخاصة ،الداخلية، ومن حيث درجة ارتباطه بالريال السعودي واموال الامبريالية ، وهنا تقع التناقضات الجزئية والثانوية بين هذه الاطراف وتقود احيانا الى صراعات نسبية او حادة فيما بينها حسب طبيعة القضايا المطروحة على جدول اعمال السلطة او كل فريق .

اشكال الصراع ومحاوره

جميع الاطراف (الارياني ، الحجري ، عبد الله بن حسين الاحمر ، سنان ابو لحوم، المسوري ... الخ) تلتقي عند خط واسلوب موحد في السياسة الداخلية القائمة على احكام قبضة الاقطاع ومنع حركة الثوار بالقوة المسلحة وقمع الشعب وقواه الحديثة والوطنية . وهي في هذا تشن الحملات العسكرية على الارياف ، وتعدم وتصلب قادة الحركة الوطنية في الشوارع ، وتزج بالالاف في اقبية سجون القرون الوسطى .

اما الصراع فيتخذ حتى الان الاشكال والمحاور البارزة التالية :

١ — جناح الحجري — بن الاحمر — ابو لحوم — ينتهج سياسة تقود الى ربط اليمن الشمالي كليا بالسعودية والامبريالية الاميركية . ولهذا فهو يعمل على دفع البلاد نحو الانحياز الكامل الى المحور السعودي — الايراني — القابوسي — الاردني والدخول في حلف ثابت معه ... ومن هنا جولات الحجري في السعودية وعقد صفقات التسليح والمال والخبراء ، وزيارة الدكتور حسن مكي نائب الحجري الى ايران لتأمين المزيد من القروض (١٧ مليون) والسلاح والخبراء ، وزيارة بن الاحمر الى امريكا مخاطبا نيكسون والكونفرس لدعم اليمن الشمالية للوقوف بوجه (الشيوعية) والثورة في جنوب الوطن . على هذا الطريق كانت زيارات ابو لحوم لمنطقة الخليج .

وواضح ان هذا الجناح يعمل على ربط الشمال بسياسة الامبريالية الامريكية التي تحتضن هذه الانظمة القمعية الرجعية ، خدمة لمصالحها الاحتكارية في منطقة الشرق الاوسط .

بينما يقف جناح الارياني في جانب هذا المحور في الصراع الرجعي المشترك ضد القوى الحديثة والوطنية في اليمن والجزيرة (السعودية) والخليج ، ولكن دون ان تصبح اليمن الشمالية منطقة نفوذ مقفلة للسعودية.

٢ — وانطلاقا من هذه المواقف فقد اندفع الحجري في عقد صفقة التنازل عن نجران وجيزان وعسير اليمنية (اتفاقية الرياض — مارس ٧٣ —) بينما اعلن العديد من اعضاء مجلس الشورى ادانة هذه الصفقة . كما ان جناح الحجري يفتح كل الابواب للسعودية حتى في بناء قوى مسلحة ضخمة من المرتزقة بالشمال مستقلة عن سلطة صنعاء ومرتبطة مباشرة بالرياض .

٣ — كان جناح الحجري ، القوة الاساسية الدافعة لشن الحرب على اليمن الديمقراطية (سبتمبر ٧٢) وعندما تم دحرها وارغمت سلطة صنعاء على توقيع اتفاقية الوحدة (اكتوبر ٧٢) دفع جناح الحجري لاسقاط حكومة محسن العيني التي وقعت الاتفاقية، التزاما «بنصائح» السعودية، وجاء الحجري على رأس حكومة حرب جديدة. وقد شن محور الحجري — الاحمر — ابو لحوم الحملة لاعلان الحرب تحت شعار « تحقيق الوحدة اليمنية حربا ام سلما » ، وبعد ان تم اتفاق الوحدة على اسس وطنية وديمقراطية اخذ في شن حملة تمزيق اتفاق الوحدة تمهيدا لحرب عدوانية جديدة .

٣ — بعد اسقاط حكومة اليمن بات واضحا ان المحاور المتصارعة عادت لتلتقي عند ضرورة افشال الاتفاق القائم على اسس وطنية ديمقراطية لان جميع اطراف المعسكر الاقطاعي — الكومبرادوري الحاكم ستتضرر من وحدة يمنية ديمقراطية ووطنية ، وهنا بادر محور اليمني تنظيما اوحد بالشمال نقيض الاتفاق بأن دفع جميع الاطراف الى تشكيل الاتحاد اليمني تنظيما اوحدا بالشمال نقيض الاتفاق الذي ينص على بناء «اتحاد اشتراكي» !! واكثر من هذا تم تنصيب الاصنج امينا عاما وباسندوه امينا مساعدا للاتحاد ، وكلاهما هارب من اليمن الديمقراطية على رأس قوى مرتزقة ضد الثورة مما يزيد في زرع الالغام بين الشمال والجنوب ، والزعم ان اجهزة الشمال تمثل اجهزة الوحدة .

٤ — بعد ان فشلت كل اساليب محور الحجري في استفزاز اليمن الديمقراطية بكل ما سبق وبالحملات الاعلامية التحريضية ضد الشطر الجنوبي الذي قابل كل هذا بسياسة ضبط النفس والدفاع الثابت عن اتفاق الوحدة والسلام بين شطري الاقليم ، لجأ محور الحجري الى تدبير مقتل الشيخ محمد علي عثمان على يد جماعة نائبه ابراهيم الحمدي ، من اجل استثمار مقتله واتهام اليمن الديمقراطية .. كل هذا لتهيئة المناخ الصاخب في اوساط جميع اطراف السلطة ودفعها لاعلان الحرب على اليمن الديمقراطية. وفعلا فقد طالب محور الحجري « بشن الحرب فورا » ، بينما طالب الارياني بانتظار نتائج التحقيق واذا ثبت ان لعدن علاقة ما « فان الحرب تصبح امرا مفروغا منه » .

حقا لقد حاول الحجري تجديد قصة « قميص عثمان » التاريخية الشهيرة لشن الحرب العدوانية مدعوما بسلاح واموال وخبراء السعودية — ايران — أمريكا التي وصل منها الكثير الكثير الى صنعاء .

٥ — على اثر مقتل الشيخ عثمان حاول محور الحجري تعزيز مواقعه وجناح السعودية في السلطة واستغلال دم هذا الشيخ (العجوز). وهنا نشب صراع على من يحل محله .فطالب الحجري بتسمية المكاوي (رئيس وزراء عدن زمن الانجليز . عميل السعودية الان) او سالم باسندوه (من القيادات الارستقراطية العمالية في عدن زمن الاستعمار وعميل السعودية الان) لعضوية المجلس الجمهوري. بينما طالب الارياني بتسمية محمد احمد الباشا (السفير في بيروت) او احمد محمد النعمان (عضو المجلس الجمهوري السابق). وهكذا بقي الموضوع معلقا حتى الان .

٦ — بعد موجة الغضب الشعبية العارمة التي اجتاحت مدن وارياف اليمن الشمالي احتجاجا على صفقة الرياض وادانة الحجري، وبعد تحرك بعض اطراف السلطة بادانة صفقة التنازل عن جزء من التراب الوطني اليمني (مذكرة اعضاء من المجلس الجمهوري* بعض اوساط الجيش والحكومة) ، فقد اصبح الحجري صارخ اللون السعودي ، مما وضع وجوده في رئاسة الوزارة على بساط البحث . وهنا ايضا برز جناحان في تقديم البديل . فقد طالب الحجري بأن يكون الفريق حسن العمري (الذي قاد حملة ذبح القوى الثورية والشعبية الوطنية التي دحرت حملة البدر — السعودية في حصار صنعاء المشهور بحصار السبعين ، وصاحب مأساة قتل المصور اليمني بيده بعد استلامه رئاسة الوزراء بيوم واحد فقط) او سنان ابو لحوم (الاقطاعي الكبير وتاجر الحروب المشهور) ، بينما رشح الارياني رئيس وزرائه السابق محسن العيني .

ان هذه الاشكال من الصراعات هي تعبير عن التناقضات الجزئية والثانوية بين اجنحة السلطة الحاكمة ، والتي تعبر عن المصالح ودرجة الارتباطات المتباينة بين القوى المتحدة والمتصارعة في وقت واحد . وتقف السعودية « بالعباءة الشفافة » وراء مجموع هذه الاجنحة . ولكنها تعرف جيدا « من اين تؤكل الكتف » كما يقول المثل الشعبي لتعزيز مواقع ونفوذ القوى الاشد عمالة لها والتصاقا بها ، باذلة المال والسلاح والخبرات لدفع شطري الاقليم في اتون الحرب الاهلية تمهيدا للانقضاض على اليمن وضرب قاعدة الثورة في الجزيرة .

فهل تنجح الرجعية اليمنية — السعودية عدوة الانسان اليمني الذي يصارع في أقسى الظروف الاجتماعية والاقتصادية من اجل البحث عن مكان له تحت الشمس ينعم به بقليل من الطعام والسلام والتطور ، ويسهم بحركة التقدم العربية ؟؟.. هذا تيار عكس رياح التاريخ ... وهذا ما سيبقى شعب اليمن يناضل للانتصار عليه ...

(*) نشرنا الرسالة الاولى في العدد الماضي

* وجه الاعضاء في مجلس الشورى التالية أسماؤهم الشيخ حمود الصبري وعلي لطف الثور ، محمد عبده نعمان ،احمد الرحومي ، محمود جمال ، أمين حاسم ، سلطان القرشي، محمد عبد الملك ، عبد الله الحلالي ، الشيخ يحيى العذري وجهوا مذكرة الى القاضي الارياني بتاريخ ٢٢—٣—١٩٧٣ يعارضون فيها صفقة القاضي الحجري مع السعودية واتهموه بالمخالفة الدستورية .

في العدد القادم
اليمن الشمالية بين قوى القرون الوسطى والحديثة

بيان من المكتب السياسي لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان يعلن طرد المجموعة الصبيانية اليسارية المرتدة على الماركسية اللينينية

وردنا من منظمة العمل الشيوعي البيان التالي :

في مطلع الشهر الماضي ، اتخذت قيادة المنظمة عددا من قرارات الطرد والفصل والتجميد بحق بعض المساهمين في تكتل تخريبي نما في صفوف منظمتنا على امتداد العام الماضي . ومع أن المنظمة أتاحت لهؤلاء عرض وجهات نظرهم والدعاية لها داخل صفوفها ، فقد رفضوا التقيد بأصول العلاقات الديمقراطية المركزية اللينينية في حسم النقاشات الداخلية ، وحاولوا تطبيق آرائهم حيث تسنى لهم ذلك ، ونقلوا الحوار الى خارج الهيئات الحزبية ، لا بل الى خارج المنظمة ككل . وانتهوا الى التشهير والدس والاشاعات والاكاذيب والنشاط التخريبي المفضوح .

وراء هذا التمرد على الاصول والقواعد التنظيمية كان يكمن ارتداد هذه المجموعة على الديمقراطية المركزية نفسها ولم يكن ذلك الارتداد الا الوجه التنظيمي لانحراف نظري وسياسي كامل أخذ يعيد النظر بالماركسية اللينينية وبدور الطبقة العاملة القيادي في المرحلة الوطنية الديمقراطية ، ويستبدل التحليل الطبقي ووجهة النظر البروليتارية في قضايانا الوطنية والقومية بنظرة قومية وعفوية تنتج ممارسة فوضوية ، انعزالية ومغامرة .

تنظير لليأس عن النضالات الجماهيرية

لقد نما هذا الانحراف في صفوف منظمتنا كردة فعل تجاه سلسلة النضالات الوطنية والديمقراطية التي شهدها لبنان خلال العام الماضي ، واتخذت ردة الفعل هذه شكلين رئيسين :

اولا : الانهزامية امام المصاعب التي يواجهها النضال الديمقراطي في مواجهة سلطة يتزايد سفور وجهها القمعي. انطلاقا من كون المعارك التي خاضها العمال والموظفون والمزارعون والمعلمون والطلاب لم تحقق معظم مطالبها ، تستنتج هذه المجموعة المرتدة أن هذه المعارك قد فشلت وتصدر حكما بالاعدام على مجمل النضال الديمقراطي بشعاراته ومطالبه وقواه وأدواته المختلفة .

ثانيا : اعادة اكتشاف المقاومة الفلسطينية. ترافق هروب المجموعة الانهزامية من مصاعب النضال الديمقراطي مع اعادة اكتشافها للمقاومة الفلسطينية . نقول «اعادة اكتشاف» لان هذه المجموعة كانت ، بعد أيلول ١٩٧٠ ، على رأس القائلين بأن المقاومة قد «انتهت»، لان المقاومة الفلسطينية خيبت آمال هؤلاء الحالمين في تثوير الاوضاع اللبنانية والعربية بالنيابة عن القوى المحلية التي تقع هذه المهمة على عاتقها أولا بأول . فأشاعت آنذاك جوا من التشهير والشماتة تجاه حركة التحرر الفلسطينية وكالت لها شتى النعوت والاتهامات . ثم انتهت الى اسقاطها من الحساب . وها هي الان تعيد اكتشاف المقاومة الفلسطينية بنفس التضخيم والاوهام والاتكالية . وتختزل كافة مهام النضال الوطني للجماهير اللبنانية بـ « الالتحاق » بالمقاومة . وهي صيغة تشكل هروبا الى الامام أمام التحديات والمهام الفعلية التي تطرحها المسيرة النضالية للجماهير اللبنانية والفلسطينية ، وتريح ضمير بعض المثقفين الساعين الى حلول وهمية لمشكلة عزلتهم عن الجماهير ليس الا .

ان كل البنيان النظري الذي تشيده المجموعة المطرودة من صفوف المنظمة مسخر ، في الواقع ، لتبرير ردة فعلها هذه بكل ما تنطوي عليه من انفعالية ونزق واحادية جانب. فأولوية المسألة الوطنية عندها هي التعبير النظري عن اعادة اكتشافها للمقاومة الفلسطينية وتبرير الالتحاق بها . وكافة الحجج المقدمة لتسخيف النضال الديمقراطي هي تنظير ليأسها وخيبة أملها من كون النضال الجماهيري لم يقدم لها الثورة على طبق من ذهب في غضون ما لا يزيد عن سنة !

كيف يعبر انحراف هذه المجموعة عن نفسه نظريا وفي الخط العالمي والعربي واللبناني ؟

الارتداد على الماركسية اللينينية وتزوير فكر وممارسة الثورة الصينية

١ — النظرة اللاطبقية تقع في اساس الارتداد القومي العفوي . فهي ترفض الاعتراف بانقسام المجتمع الى طبقات (مع ما يخالط هذه الطبقات من انشطارات عمودية عشائرية وطائفية) . وتفهم التناقضات على نحو مثالي غير جدلي . فهي تستبدل الطبقات بـ « الجماهير » ، وتحول هذه الجماهير الى كتلة هلامية من الافراد الذين يمارسون المهن والوظائف المختلفة . وهذا ما يقودها الى الطرح المثالي لقضية الوحدة الشعبية . اذ ترى انها لا تتحقق الا على « صعيد وطني » مجهول الركائز الاجتماعية أو عبر تسطيح مختلف فئات الشعب لتصبح على مستوى معيشي واقتصادي واحد . كما يقودها ذلك الى خرافة «الغاء» التناقضات الثانوية في صفوف الشعب . لا بل انها تعتبر ان توحيد الجماهير عبر تنظيماتها الطبقية (كالنقابات مثلا) وسيلة عزل وتفتيت لها تكرس التناقضات الثانوية في صفوف الشعب بدلا من أن «تلغيها» .

ان هذه النظرة ، مهما حاولت التستر باللفظية الماركسية ومهما اسهبت في شرح الاقتصاد السياسي للبرجوازية المصرفية — التجارية ، نظرة قومية عفوية . وليس من قبيل الصدفة برأينا أن تشعر جريدة « البناء » — الناطقة بلسان الحزب السوري القومي الاجتماعي — بصلة قربى معها . فترى في نقد المجموعة المرتدة المطرودة لمنظمتنا حجة اضافية على « عجز الشيوعيين » عن فهم المسألة القومية ، وتنتظر ، مع المنتظرين ، الساعة التي يتبنى فيها هؤلاء المنحرفون الايديولوجية القومية العربية أو القومية الاجتماعية !

٢ — الرؤية الجزئية ، وأجلى تعبيراتها :

— النظر الى الوضع بأكمله انطلاقا من مهمة معينة أو قضية جزئية أو معركة راهنة. بدلا من النظر الى هذه انطلاقا من رؤية شاملة للوضع . وهكذا لا يصل الانتاج النظري ابدا الى مستوى الاحاطة الشاملة بكافة جوانب هذا الوضع . بل ينتقل باستمرار من رؤية جزئية الى رؤية جزئية اخرى تعيد تركيب الوضع العام بناء عليها ، كما يضخم بلا حدود قضايا جزئية أو معارك معينة لعجزه عن وضعها في سياقها العام أو الحكم عليها من منظار افق استراتيجي عام . والرؤية الجزئية تولد على الدوام ممارسات احادية الجانب يختزل فيها تنوع أشكال النضال بمهمة بسيطة واحدة .

— رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال أو ايلاؤه أهمية ثانوية . فتتناسى هذه الرؤية الجزئية أن القمع هو البناء السياسي — العسكري — الايديولوجي الموظف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في أساس المواقف الفوضوية للمجموعة المطرودة .

— اغفال النضال الاقتصادي للجماهير المنتجة . وهو سلاحها الدائم في مقاومة الاستغلال ووسيلة الحد من استحواذ الرأسماليين وملاك الارض على الارباح والريع ، والقاعدة التي ينمو عليها الوعي والنضال السياسيين .

— ايلاء الاولوية للنضال ضد القمع . وهنا تتناسى المجموعة الفوضوية ان كل مجتمع طبقي يقوم على القمع ، بما فيه دكتاتورية البروليتاريا ، وان القمع لا يزول الا باضمحلال الدولة . وهي اذ تختزل النضال السياسي بالنضال ضد القمع ، تنتهي الى موقف يرفض العمل في كافة المؤسسات ، سيان أكانت مؤسسات الدولة أو «المؤسسات» الجماهيرية (نقابات ، أحزاب) ، لان هذه المؤسسات ، بالتعريف ، ادوات قمع للمنخرطين فيها .

— التقديس الاعتباطي للعنف ، مهما تكن أشكاله ، وبغض النظر عما تستوجبه الظروف وتوازنات القوى من اشكال نضالية . وبدلا من الطرح الصحيح لمسألة العنف الجماهيري المنظم — أية طبقة تمارس العنف ؟ ومتى ؟ وأي فكر يقود السلاح ؟ — تقدس العنف بحد ذاته .

٣ — رفض اللينينية ، خاصة بما هي نظرية وممارسة العلاقة بين الحزب والجماهير . وهذا هو التتويج التنظيمي للنزعة العفوية — الفوضوية : تفضيل الجماهير العفوية على الجماهير المنظمة ، رفض شتى أنواع المؤسسات ، اقامة تعارض مفتعل بين «مثقفين» و «جماهير» لا يعكس الا اقتلاع جذور الذين يقولون به وعدم انتمائهم الحقيقي للشعب وحملهم لقضاياه ومصالحه ، تغطية الامراض الفردية وهواجس التمايز ، ورفض الانضباط والتمرد الدائم على كل سلطة بغطاء الديمقراطية ... وتنتهي هذه المراجعة للديمقراطية المركزية اللينينية — بما هي المنطق الثوري الذي يحكم علاقة الحزب بالجماهير — الى السعي لبناء وحدات دعاوية مفككة ، معزولة ، ومفتقدة لاي وحدة داخلية ، تعكس عفويا حالة التفتت القائمة في صفوف الجماهير ، وتعيش في ظل هواجس الحفاظ على استقلالها الذاتي وتمايزها النرجسي . وتكون حصيلة صلتها بالجماهير استذة فوقية عليها والنيابة عنها في مغامرات معزولة أو الالتحاق الذيلي بأكثر قطاعاتها تخلفا . وفي كلا الحالين ، ينعدم دور الحزب في التدخل الواعي المنظم في نضالات الجماهير لاكتناز تجاربها ، والتعلم منها ، والمساهمة في شحذ وعيها وتعبئتها وتنظيمها وقيادتها نحو أهدافها .

٤ — تزوير فكر وممارسة الثورة الصينية . ان هذه النظرة المرتدة ، التي تدعي زورا الانتساب الى الماوية ، تقطع صلة الرحم التي تصل فكر ماوتسي تونغ بالماركسية اللينينية . وتحول هذا الفكر الى منوع من المنوعات العفوية والفوضوية . وهي تختصر الماوية بفترة واحدة من تاريخ الصين الثوري — فترة الثورة الثقافية الكبرى . فتخلط بين أشكال النضال الممكنة والضرورية لتصحيح مسيرة الثورة الاشتراكية وبين اشكال النضال في ظرف محدد من فترة ما قبل استلام الحكم . كما تخلط بين المنطق الذي يسير علاقة الحزب بالجماهير بعد الثورة وبين المنطق الذي يجب ان يحكم هذه العلاقة قبلها .

ان هذا الانتساب الى فكر وممارسة الثورة الصينية — التي ينظر اليها المرتدون من خلال نظارات بعض الفرق الفوضوية الاوروبية — يحول معطياتها ودروسها الرئيسية الى نقيضها .

« التطبيق الخلاق للماركسية اللينينية » يتحول الى نسخ أفكار وتجارب الفرق الفوضوية الاوروبية نسخا شبه كامل .

« الاعتماد على الذات » وايلاء الاولوية لبناء القدرات الذاتية للجماهير ، ينقلب الى الاتكالية الذيلية عالميا ، والنظر الى صراعات المنطقة العربية على انها مجرد صراع قوى خارجية لاقتسام مناطق النفوذ ، وانعدام الثقة بالقدرات الذاتية للجماهير اللبنانية، والالتحاق بالمقاومة كمهرب من اليأس والفشل والافلاس .

« الحل الصحيح للتناقضات في صفوف الشعب» يترجم الى خرافة «الغاء» التناقضات الثانوية .

« حرب الشعب الطويلة المدى » تستحيل الى شكل أوحد للنضال يصلح في كل زمان ومكان ، يجري ابتذاله ليتحول الى مجرد بناء وحدات دعاية منتشرة في ارجاء البلد ، او الدعوة للارهاب الفردي المعزول أو لتأسيس البؤر الثورية ، أو حلم انشاء مناطق محررة : احياء لا وجود للسلطة فيها تدير نفسها بنفسها ، جامعة وطنية في ظل سلطة لا وطنية وهيمنة الاستعمار الثقافي ، الى آخره !

« ايلاء الاولوية للنضال الايديولوجي » — وهو شعار مركزي في فترات تصحيح مسيرة الثورة الاشتراكية ومطاردة الانحرافات وتعميق استيعاب الجماهير للماركسية — يؤدي بالايديولوجيين الجبابرة عندنا الى التوهم بأن النضال الايديولوجي يدحر القوى المعادية وينوب عن صراع قوى مادية ضد قوى مادية !

هذا التزوير الفاضح لفكر ماوتسي تونغ — الذي ينتهي الى اعتبار الماوية نقضا للينينية وبديلا عنها لا تطويرا خلاقا لها في ظروف بلد شبه مستعمر وشبه اقطاعي في العالم المتخلف — يلغي كل المعطيات الثمينة لفكر وممارسة الثورة الصينية التي تغني التراث الماركسي اللينيني وتلهم نضال الشعوب . والاسوأ من ذلك أن تحريف الماوية بهذا القدر من الابتذال يصب الماء في طاحونة الدعاية التحريفية التي تستشهد بالممارسات العصبوية والفوضوية لبعض الفرق « الماوية » الاوروبية لتعلن أن فكر ماوتسي تونغ وممارسة الثورة الصينية يشكلان نغمة شاذة في الحركة الشيوعية العالمية لا يمتان للماركسية اللينينية بصلة !

التعبير العفوي عن الموقع البرجوازي الصغير

في أساس الانحراف الذي تمثله المجموعة المرتدة يكمن تعبيرها العفوي عن موقعها البرجوازي الصغير الهامشي والمثقف .وحقيقة انحرافها تكمن في تسلل أيديولوجية وطنية — قومية عفوية ، معادية للاستعمار والصهيونية ، تحملها فئات هامشية من البرجوازية الصغيرة المدينية في لبنان ، الى داخل الفكر الماركسي . واذا كانت هذه الفئات بالتأكيد جزءا من تحالف قوى الشعب الوطنية والثورية ، الا انها ، في أيديولوجيتها العفوية هذه ، تكرر المأزق التاريخي للبرجوازية الصغيرة اللبنانية .

من موقع اللاانتماء الى القطاعات المنتجة تغيب الطبقات وصراعها ، ولا يبرز من وجهي النظام الرأسمالي الا وجه القمع ، الوجه الذي يطال هذه الفئات مباشرة . ويتسم السلوك السياسي لهذه الفئات بالمراوحة بين « الحماس الشديد » في فترات المد الثوري والانهزامية اليائسة في فترات الجزر . وبسبب غلبة الطابع المثقف على هذه المجموعة المرتدة بالذات ، يتسم سلوكها بمميزات اضافية كقصر النفس ، والقفز الدائم من موقف الى نقيضه ، وعدم مراكمة الخبرات والسعي الدائم لاعدام الماضي والبدء من الصفر ، والمزاوجة بين الشعوذة الفكرية (التي يستخدمونها وسيلة لتأكيد تفوقهم الاجتماعي على الجماهير الكادحة) والنزعة النشاطية القليلة الادراك والانتاج ، والتي تولد اليأس والاستسلام سريعا . ومن موقع هذه الهامشية ، يتقلب هؤلاء المثقفون العاجزون عن التحول الى مثقفين ثوريين منخرطين فعلا بالنضال الثوري ، بين رفض التلوث بالعلاقات التقليدية وبين التمجيد الرجعي لها ، وبين الاستذة على القوى الفاعلة في المجتمع من خارجها والالتحاق الذيلي بها .

نظرية الامبرياليتين في الخط الأممي والعربي

يعكس الموقف الاممي والعربي للمجموعة المرتدة رفضها الانتماء الى أية مصلحة ثورية ومنطقها الذيلي الاتكالي وفقدان ثقتها بالقدرات الذاتية للجماهير المنظمة . وفي غياب أي مقياس فعلي لتحديد الخط الاممي والعربي أو تمثيل لمصلحة ثورية فعلية ، ينقلب الموقف الى موقف عدمي وصبياني يساري يخلط بين التناقضات الرئيسية والثانوية ويوسع معسكر الاعداء .

ينطلق الموقف الاممي للمجموعة المطرودة من رفض تصنيف الاتحاد السوفييتي ضمن المعسكر الاشتراكي أو ضمن معسكر القوى المناهضة للامبريالية بحجة نمط البناء الاقتصادي والاجتماعي فيه ونوع صلاته بسائر البلدان الاشتراكية . وينتهي الى تعيين الاتحاد السوفييتي طرفا في المعسكر الامبريالي العالمي . وهذا هو معنى تبني نظرية الامبرياليتين السوفييتية والاميركية . ويؤدي به هذا التبني الى السخرية من شعار وحدة القوى المعادية للامبريالية العالمية (البلدان الاشتراكية ، الطبقة العاملة الاوروبية ، حركات التحرر الوطني والاجتماعي في العالم المتخلف) .

وينسحب هذا التعيين على الموقف من التناقضات في المنطقة العربية . تعتبر المجموعة المرتدة أن انظمة برجوازية الدولة طرفا في التناقض الرئيسي مع الشعوب العربية ، تحديدا لانها واقعة تحت «السيطرة» السوفييتية . ولما كانت الاقطار التي تقوم فيها تلك الانظمة على خط المواجهة مع العدو الاسرائيلي ، يخلص المرتدون الى اعتبار أن العقبة الرئيسية أمام تحرر شعوب المنطقة من الاستعمار والصهيونية هي هذه الانظمة و « الامبريالية السوفييتية » المسيطرة عليها. وفي الوقت الذي ستطرح فيه الحركة الثورية في تلك الاقطار مسألة السلطة ، في معرض نضالها لحسم النزاع مع العدو الاسرائيلي والامبريالي ، ستجد نفسها « في مواجهة العلاقة مع الاتحاد السوفييتي والجيش المحترف الذي بناه الاتحاد السوفييتي والمال السوفييتي » . أي أن التحرر من «السيطرة» السوفييتية هو الشرط الضروري للتحرر من الامبريالية والصهيونية . وهكذا تنتهي نظرية الامبرياليتين عمليا الى نظرية العدو الواحد — الاتحاد السوفياتي — الذي يشكل التحرر منه شرط التحرر من الاعداء الاخرين ! وفي الوقت الذي تسير فيه انظمة برجوازية الدولة نحو المزيد من الانخراط في شبكة العلاقات الاستعمارية الجديدة ، مقدمة التنازل تلو التنازل ، لا تزال النظرة الاممية العدمية تصر على أن معركة التحرر من الامبريالية والصهيونية تمر عبر التحرر من « السيطرة » السوفييتية .

في مواجهة هذا الخط العدمي امميا ، حددت منظمتنا المقاييس الرئيسية التالية كأساس لرسم سياسة اممية ثورية صحيحة :

١ — الانطلاق من الالتزام بالماركسية اللينينية والاممية البروليتارية الثورية وعلى القاعدة التي تستجيب للمصالح الثورية لحركة الثورة العربية ، وتتفهم المصالح المتباينة لقوى الثورة العالمية ضمن خط التضامن الاممي ووحدة الجبهة العالمية المعادية للامبريالية والرجعية .

٢ — تخطئة التصور الذي يعتبر أن السياسة الخارجية لبلد اشتراكي معين هي مجرد امتداد لنمط بناء الاشتراكية فيه .فبين نمط بناء الاشتراكية وممارسة السياسة الخارجية للبلد الاشتراكي تتدخل عدة عوامل ووسائط على رأسها مصالحه الاقتصادية والستراتيجية والسياسية وطريقة التعبير عنها ضمن ميزان القوى العالمي (الذي هو بالطبع عرضة للتغيير والاختلال) . وهذا يعني سلفا الاعتراف بامكان قيام تعارضات بين المصالح الذاتية للدول الاشتراكية المختلفة ، أو بين مصالح هذه الدول من جهة ومصالح باقي فصائل حركة الثورة العالمية من جهة ثانية ، على أن هذا لا يلغي أمكانية التقائها جميعا على محاربة عدو واحد .

٣ — ان أية صياغة لخطنا الاممي لا بد أن تنطلق ، بالاضافة الى ما سبق ، من ادراك التناقض الرئيسي الذي يشكل محور الصراع العالمي الراهن . فالتناقضات بين البلدان الاشتراكية وأطراف الحركة الشيوعية والثورية العالمية ، وكذلك التناقضات بين مختلف أطراف المعسكر الامبريالي ، يجب أن لا تجعلنا نغفل عن تعيين التناقض الرئيسي الذي يبقى قائما بين مجموع قوى الامبريالية والرأسمالية العالمية من ناحية ومجموع قوى الاشتراكية والحركة الثورية العالمية من ناحية ثانية .

٤ — أن شعار التضامن بين مختلف أطراف المعسكر العالمي المعادي للامبريالية (البلدان الاشتراكية ، قوى التحرر الوطني ، الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية) هو — من موقعنا الراهن كقوى ثورية عربية مناضلة ضمن خط المواجهة الوطنية الرئيسي للامبريالية على امتداد اسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية — الشعار الاكثر انسجاما مع متطلبات هذه المواجهة .

٥ — اذا كان شعار التضامن الاممي يشكل بالنسبة لنا جوابا على متطلبات مواجهة السيطرة الامبريالية في مواقعها العالمية الرئيسية فان مضمون هذا الشعار لا بد أن يتحدد أساسا بدعم وتغذية الحروب الوطنية الثورية التي تقف في خط المواجهة الامامي للاستعمار والرجعية العالمية ... واذا كان شعار التضامن يسقط على أوضاع ملموسة للمعسكر المعادي للامبريالية ، تخترقها صراعات محتدمة بين خط أيديولوجي تحريفي وآخر ثوري وتعارضات فعلية قائمة بين مواقع ومصالح مختلف فصائل الحركة الثورية العالمية ، فان التضامن الفعال ليس ذاك الذي يطمس الصراعات ويخفي التعارضات باسم انسجام اممي مبدئي موهوم ... ان الاتجاه نحو التضامن يجب أن يرسى على قاعدة علاقات أممية تسمح للصراع والنقد الايديولوجي بأن يأخذ مداه ، وتتيح للتعارضات امكانية الحل وفق مبدأ استقلال الاحزاب والمنظمات الشيوعية والاطراف والقوى الثورية في رسم استراتيجيتها وبحيث لا تكون الوحدة على حساب أكثر الاتجاهات والمصالح تقدما .

٦ — التشديد على خط الاعتماد على القوى الذاتية وأولوية العوامل الداخلية « الصراع الطبقي واتجاهاته » في حسم مصير العملية الثورية في كل بلد واعتبار الدعم الاممي الخارجي عاملا مساعدا ترتهن فعاليته اساسا بنوع الشروط الداخلية المعدة لاستقباله .

٧ — اعتبار الاستقلال في صياغة الستراتيجية المحلية أساسا لا بديل عنه لبناء علاقات اممية بروليتارية امينة فعلا لمجموع مصالح الحركة العمالية وقوى التحرر الوطني والديمقراطي

خطان متعاكسان في النضال الوطني والديمقراطي في لبنان

— صلة لبنان بالوضع العربي : الموقف الميكانيكي القومي والموقف الديالكتيكي الجدلي.

تتهمنا المجموعة المرتدة بـ « التطرية » . على أي أساس ؟ لان منظمتنا ، في معرض بناء رؤيتها الشاملة للوضع اللبناني من ضمن انتمائه للوضع العربي العام ، شددت على النقطة التالية : أن بناء وتدعيم القوى الذاتية المنظمة للجماهير اللبنانية هو العامل الحاسم في حل مسألة السلطة في لبنان ،وعلى قاعدته يمكن للحركة الثورية اللبنانية ان توظف لصالحها التطورات والتأثيرات الايجابية في الوطن العربي . كذلك قلنا ونقول أن حجم مساهمة الجماهير اللبنانية في المعركة مع العدو الصهيوني يسير في خط متواز مع نمو الحركة الوطنية الديمقراطية واكتسابها المواقع الراسخة في وجه السلطة البرجوازية المصرفية–التجارية التابعة للاستعمار والراضخة للامر الواقع الاسرائيلي والمتعايشة مع الكيان الصهيوني.

ان وجهة نظر المجموعة الخارجة على الماركسية اللينينية حول هذا الموضوع دليل اضافي على جزئية رؤيتها واتكاليتها الكاملة واستخفافها بطاقات الجماهير ، رغم كثرة الثرثرة حولها .

فهي تنطلق من فرضية تقول أن تطورات الوضع في لبنان ما هي الا انعكاس حرفي للتطورات في باقي الاقطار العربية ، تنفعل بها ولا تفعل فيها . هذه الرؤية غير الجدلية تتناسى النمو المتفاوت بين أقطار المنطقة ، كما تغيب مبدأ اساسيا من مبادىء الماركسية « العوامل الخارجية تفعل فعلها من خلال العوامل الداخلية » . ولا بد لها وان تصل الى المأزق تلو المأزق فيما تستخلصه من هكذا فرضيات : يستحيل صياغة استراتيجية محلية تحدد أهداف نضال الجماهير اللبنانية الا بعد أن تتحرر باقي شعوب المنطقة . فتحررها هو وحده الذي يتيح تصورا لدور جديد يلعبه لبنان في المنطقة غير دور الوساطة في السوق الامبريالية ! ولما كانت صياغة هذه الستراتيجية مستحيلة ،يستحيل أيضا تبلور قيادة ثورية للجماهير اللبنانية تكون بديلا عن « الانتهازية البرجوازية الصغيرة » والاقطاع السياسي . وأخيرا ، فان نضالات الجماهير اللبنانية — في ظل المد الرجعي الذي يكتسح المنطقة الان — لن تنتهي الا الى المصالحات مع السلطة ، وستعجز عن مواجهة قمع هذه السلطة بالثورة !

لا استراتيجية ممكنة . ولا قيادة ثورية ممكنة . ولا أمل في انتصار الثورة في مواجهة القمع قبل تحرر باقي الاقطار العربية . فما العمل اذن ؟ تستعيد هذه النظرة الانهزامية تحليلا يعتبر أن تدخل الوضع العربي في لبنان يتجسد بوجود العمل الفدائي على أرضه . وتهرب من السؤال بالدعوة للالتحاق بالمقاومة.

كل هذا التحليل حول صلة لبنان بالوضع العربي ، ما هي النتيجة التنظيمية المترتبة عليه ؟ تناضل منظمتنا لترجمة فهمها للترابط بين كافة اطراف النضال العربي من أجل بناء التحالف الستراتيجي والتكتيكي بين حركة المقاومة الفلسطينية وبين باقي أطراف حركة التحرر العربية ، وبناء وحدة القوى الديمقراطية الثورية والماركسية اللينينية في حركة التحرر العربية ، بوصفها عملية تاريخية مؤدية لبناء الجهاز السياسي الموحد للبروليتاريا العربية. فماذا تقدم لنا ، في المقابل ، المجموعة التي تدعي احتكار مفاتيح صلة لبنان بالوضع العربي ؟ تقدم مشروع بناء تنظيم عربي «يقوم على التداخل المتوفر منذ اليوم بين عدد من النوى العربية » . من هي هذه النوى ؟ أين هي ؟ وماذا تمثل من خط ومصالح شعبية ؟. وما هي درجة «التداخل» المزعوم بينها ؟ لا جواب .

احادية الجانب في النظر الى النضال الوطني الديمقراطي

— في أساس الانشقاق المفتعل الذي تقيمه النظرة القومية — العفوية بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية يكمن تغييبها للتحليل الطبقي ولوجهة النظر البروليتارية من المسائل الوطنية والقومية .

تتحفنا المجموعة المرتدة باكتشافين خطيرين يبدو أنهما كانا خافيين على مجمل الحركة الوطنية الديمقراطية حتى الان . الاول وجود مسألة وطنية في لبنان ناجمة عن انخراط الرأسمالية التجارية المصرفية في العلاقات الامبريالية . والثاني هو وجود برجوازية صغيرة في لبنان ، لان نمو هذه الرأسمالية لم يحول أكثرية الشعب الى طبقة عاملة .

وما النتيجة ؟ أن وحدة الشعب العربي في لبنان لا تتحقق استراتيجيا الا في المعركة الوطنية ضد الامبريالية ومباشرة ضد البرجوازية المصرفية التجارية . و « الصعيد الوطني » هو وحده الذي يوفر وحدة الحركة الجماهيرية لانه « يلغي » التناقضات الثانوية في صفوف الشعب ويحدد السيطرة الامبريالية عدوا رئيسيا .

اذا كانت المسائل الرئيسية للجماهير اللبنانية ناجمة عن تبعية الرأسمالية التجارية — المصرفية للاستعمار فلماذا تختزل هذه المسائل بالمسألة الوطنية ؟ ولماذا تختزل المسألة الوطنية بمهمة الالتحاق بالمقاومة ؟ أن الرؤية الجزئية للمسألة الوطنية لا تسمح بالاجابة على مثل هذه الاسئلة ، كما تنتهي الى الانشقاق الكامل بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية في لبنان دون ان تطرح حلا لهذه أو لتلك .

اذا كان التحرر من السيطرة الاستعمارية الجديدة يعني تغيير السلطة البرجوازية المصرفية — التجارية القائمة ، فاية سلطة تحل محلها ؟ وما هي مهامها ؟ ان الجواب على هذين السؤالين ، يعين المرحلة التاريخية الراهنة على انها مرحلة وطنية ديمقراطية . والسلطة التي تقوم على أنقاض البرجوازية المصرفية — التجارية هي سلطة وطنية ديمقراطية ، قوامها تحالف الطبقة العاملة مع البرجوازية الصغيرة ، بقيادة بروليتارية . ومهامها لا تتلخص باستكمال التحرر الوطني وتنظيم مساهمة الجماهير اللبنانية في المعركة ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل الوحدة القومية (الاوجه الثلاثة للمسألة الوطنية — القومية) ، وانما تعين هذه المهام أيضا طبيعة تنظيم الاقتصاد والمجتمع والسلطة السياسية: تحرير الاقتصاد من التبعية الاستعمارية وارساؤه على قاعدة انتاجية متطورة ، واقامة سلطة ديمقراطية على أنقاض نظام الطائفية السياسية. تصحيح التمثيل الشعبي . دستور علماني ديمقراطي . تصفية جهاز الدولة القديم ونظام الامتيازات الطائفية واخضاع الادارة للرقابة الشعبية . ديمقراطية ووطنية التعليم . المساواة القانونية والسياسية للمرأة . مساواة الاقليات واحترام حقوقها وثقافتها ...

هذه المهام الديمقراطية لا تقضي على الاستغلال ، وانما ترسي الشروط للانتقال نحو الاشتراكية . ونقول تحديدا أن السلطة القادمة هي سلطة وطنية ديمقراطية متقدمة تفتتح التحول الاشتراكي . مع اعتبارنا أن وتيرة نضج التحول الاشتراكي في لبنان مرهونة بنضج الظروف لانخراطه في وحدة عربية شاملة . لماذا ؟ تحديدا ، لاننا نأخذ بالاعتبار تعايش الانتاج الصغير والتجارة والخدمات الصغيرة في المدينة والريف في ظل الرأسمالية التجارية المصرفية وبالتالي ضرورة حل مشكلة هذا الانتاج الصغير بوصفه عائقا أمام نمو قوى الانتاج . الا ان حلنا لهذه المشكلة ينطلق من أن التحالف الوطني الديمقراطي هو تحالف بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة . وضرورات هذا التحالف تتحكم بنوع الحلول المقدمة لمشكلة «الانتاج الصغير» ، على قاعدة الحل السلمي للتناقضات الثانوية في صفوف الشعب . لذا يقترح برنامج منظمتنا ما يلي :

١ — اصلاح زراعي يقوم على مصادرة اراضي كبار ملاك الارض والوقف وتحويلها مباشرة الى قطاع تعاوني جماعي بادارة المنتجين أنفسهم . يشكل هذا القطاع قطاعا رائدا في الزراعة اللبنانية ، يجري الارتكاز عليه وتشجيعه لكي يستقطب جموع المزارعين الصغار المستغلين للانضمام الطوعي الى العمل التعاوني والجماعي .

٢ — العمل على اعادة انخراط عشرات الالاف من الباعة والوسطاء ومقدمي الخدمات الصغار — الذين تدفع بهم الرأسمالية الى العمل التطفلي — في العمل المنتج .

٣ — التحويل الطوعي للانتاج الحرفي الصغير الى انتاج صناعي كبير حديث وممكن .

— الانتقال الى السلطة الوطنية الديمقراطية المتقدمة يطرح مسألة وحدة كل من الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة وطبيعة التحالف بينهما وقيادة هذا التحالف .

كيف يحل المرتدون عن الماركسية هذه المسألة ؟ بالتهويمات اللاطبقية واللاجدلية حول الوحدة الشعبية . بدل صياغة برنامج التحالف بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة — على قاعدة التناقضات الثانوية بينهما — يسعى منظرو البرجوازية الصغيرة الى وحدة شعبية تلغي هذه التناقضات . وبدلا من طرح المسألة على أساسها الفعلي : كيف تبنى وحدة الطبقة العاملة وكيف تبنى وحدة البرجوازية الصغيرة، وكيف يتم التحالف بينها ،يؤكد لنا هؤلاء المنظرون استحالة هذه الوحدة ، رافضين الوسيلتين الوحيدتين للتوحيد والتمثيل الطبقيين: التنظيم النقابي والتنظيم الحزبي . الاول مرفوض جهارا لانه عامل تفتيت لوحدة الشعب، والثاني مرفوض ضمنا لان فكرة التنظيم الحزبي مستبدلة بمشروع بناء وحدات دعاوية تعكس، على نحو ميكانيكي ، مستوى الوحدة القائم في صفوف الشعب ، أي تعكس درجة تفتته القائمة ولا تتدخل كعنصر واع منظم في عملية توحيده .

أين تتم الوحدة الشعبية ؟ على مستوى الحي . لماذا على مستوى الحي ؟ لان الحي يراكم علاقات الاستغلال بالاضافة الى العلاقات التقليدية بوجهيها : وجه التبعية للسلطة والرأسمالية ووجه التمرد عليها . ولكن الا يراكم المعمل هو أيضا هذه «العلاقات» ؟ وما الذي يوحد مجموعة احياء ؟ ماذا بشأن وحدة نضال أهالي الريف ؟ ولماذا يشكل التنظيم النقابي لمئة ألف عامل صناعي مثلا وسيلة تفتيت للوحدة الشعبية ، بينما يشكل توحد أهالي حي يسكنه عشرون أو خمسون ألف نسمة حول قضية معينة عامل توحيد للجماهير ؟

— ان التعبير العملي الوحيد للوحدة الشعبية هو تحالف الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة ممثلين باحزابهما السياسية . وهذا ما لا يدركه دعاة مراجعة الماركسية الفوضويون . والوحدة الشعبية تطرح بالضرورة مسألة الطبقة التي تقود التحالف . فلا وحدة بدون قيادة . أن محترفي الماركسية يكررون المأزق البرجوازي الصغير ، لانهم ينظرون تحديدا الى المسألة من منظار موقعهم الطبقي واوهامهم المثالية . فكل مأزق النضال الثوري في لبنان يكمن في ان الطبقة الغالبة عليه الان — البرجوازية الصغيرة وجناحها المديني خاصة — عاجزة بحد ذاتها عن تقديم بديل للسلطة البرجوازية المصرفية — التجارية التابعة للاستعمار الجديد . وبسبب ازدواجية هذه الطبقة — كونها الركيزة الاقتصادية والسياسية للسيطرة البرجوازية وضحية هذه السيطرة في آن معا — فان ميلها الدائم هو نحو الانشقاق. من هنا كان السؤال المركزي في الثورة الوطنية الديمقراطية اللبنانية هو : من يكسب البرجوازية الصغيرة الى صفه — البرجوازية أم الطبقة العاملة ؟ ومن هنا كان خط قيادة الطبقة العاملة للمرحلة الوطنية الديمقراطية — الذي يلغيه المرتدون بشطحة قلم — ليس مجرد تأكيد مذهبي جامد على مقولة مبدئية أو تعبير عن نظرة فئوية ضيقة — وانما هو شرط حل مشكلة الثورة الوطنية الديمقراطية في لبنان .

ان تغييب المجموعة المرتدة المطرودة لكل الطرح الطبقي والستراتيجي لمسألة السيطرة الاستعمارية في لبنان يؤدي الى فصل النضال الوطني عن النضال الديمقراطي فصلا وهميا ليس الا تبريرا ليأس الانهزاميين من مصاعب النضال الديمقراطي واعادة اكتشافهم للمقاومة الفلسطينية .

— ما الذي يمليه الاعتراف بوحدة المسألة الوطنية الديمقراطية اللبنانية ؟

اولا : الاعتراف بان السلطة البرجوازية تجسد كل نتائج السيطرة الامبريالية على لبنان : تكريس التجزئة القومية . التعايش مع الكيان الصهيوني . فقدان الاستقلال السياسي. نظام الطائفية السياسية اللاديمقراطي. وكافة النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تبعية الرأسمالية المصرفية — التجارية للاستعمار الجديد . من هنا فالاولوية الوحيدة التي تحمل أي معنى هي أولوية حشد كافة القوى ضد هذا العدو الرئيسي .

ثانيا : ادراك التداخل العميق بين النضال الوطني والنضال الديمقراطي ورسم الخطط النضالية على هذا الاساس . ولقد أثبتت كل تجربة العمل الوطني في هذا البلد ان نمو النضال ضد الاحتلال الصهيوني «والمتضامن مع المقاومة» يكون بنمو واتساع الفئات الجماهيرية التي تحملها مصالحها الوطنية والطبقية الى الاصطدام بالسلطة او الانفكاك عن وصايتها . بل اكثر من ذلك ، فان هذين النضالين يغذي بعضهما البعض . لقد جاءت مجزرة النبطية بحق مزارعي التبغ مثلا لتعيد تحديد السلطة اللبنانية عدوا رئيسيا في اعين الجماهير وتساهم في فك طوق العزلة على المقاومة الفلسطينية الذي نتج عن اعتداء ١٦ ايلول ١٩٧٢ . كذلك فان سقوط حكومة صائب سلام بعد اعتداء العاشر من نيسان الماضي سببته فضيحة التواطؤ والذل الوطني، ولكن بعد ان تخلخلت أركان هذه الحكومة عبر اشهر طويلة من النضالات الجماهيرية الحادة . واذا كان قد امكن حشد كتل جماهيرية هامة في الدفاع عن المقاومة في ايار الماضي — كما أمكن تحييد قوى عن المساهمة الفعالة في جولات التصفية الى جانب السلطة — فلأن عاما بأكمله من النضالات الاجتماعية الحادة ألب هذه الجماهير على السلطة أو حيدها عن الولاء لها على الاقل .

في فترة زمنية معينة ، قد ترقى الى جدول اولوية النضال الوطني الديمقراطي في لبنان مهمة الدفاع عن الوطن وحماية المقاومة . وفي فترة ثانية قد تغلب مهام النضال الديمقراطي والاجتماعي . ان قصيري النفس واصحاب الرؤية الجزئية هم وحدهم الذين يعيدون النظر في الوضع اللبناني برمته انطلاقا من غلبة هذا الوجه او ذاك من النضال الوطني الديمقراطي في لبنان .

ثالثا : لما كان الخطر الاسرائيلي ماثلا باستمرار ولما كان وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان يطرح مهمة حمايتها والتضامن معها ، فان منظمتنا قد صاغت تكتيكين ثابتين للنضال في الفترة الراهنة :

(١) الدفاع عن الوطن والمقاومة ، كتكتيك ثابت في وجه الاعتداءات الاسرائيلية وجولات التصفية ضد المقاومة . وما تستوجبه هذه المهمة من تجهيز خاص للحركة الوطنية الديمقراطية لا يعزز مقاومة الجماهير اللبنانية ضد اسرائيل ولا يضاعف قدرات المقاومة الفلسطينية وحسب ، وانما ينمي قوة الجماهير الشعبية اللبنانية نفسها في نضالها من اجل الخبز والديمقراطية .

(٢) تطوير وتعميق التحالف بين الحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . وقد عرف هذا التحالف نقلة نوعية خلال وبعد أيار الماضي ، تمثلت ليس فقط بالدور الفعال الذي لعبته الجماهير اللبنانية المنظمة في حماية المقاومة والالتفاف حولها ، وانما تمثلت ايضا باعتراف المقاومة الفلسطينية نفسها بالحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية حليفا رئيسيا لها ، تنطلق من قاعدة هذا التحالف الرئيسي لتحدد صلاتها بالاطراف الاخرى . والذي جعل نقل التحالف الى هذا الطور المتقدم ممكنا هو ايضا نمو وزن الحركة الوطنية الديمقراطية نفسها من خلال جملة النضالات التي خاضتها جماهيرنا خلال العام الاخير .

هذه هي مقومات وحدة النضال الوطني الديمقراطي وما تمليه من مهام ، نضعه في وجه عملية عزل النضال الوطني عن النضال الديمقراطي واختزاله بالالتحاق بصفوف المقاومة الفلسطينية .

الصبيانية اليسارية في التعاطي مع مؤسسات الوضع اللبناني وقواه

اعدام الحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية

اذا كانت النظرة اللاطبقية للمجموعة المنحرفة تحول الشعب الى كتلة هلامية من الافراد ، وترفض الاعتراف بالطبقات الاجتماعية فبديهي ان ترفض التعاطي ايضا مع التعبيرات السياسية عن هذه الطبقات . تبدأ الصبيانية اليسارية بالموافقة المشروطة على التحالفات: شرط ان تكون قائمة على اتفاق في الستراتيجية والموقف من السلطة واساليب العمل ، وشرط التحالف بين القوى . فلو كان ثمة اتفاقا استراتيجيا وموقفا موحدا من السلطة واساليب العمل بين القوى الوطنية والديمقراطية لاستوجب ذلك الاندماج معها في تنظيم موحد ، لا التحالف معها . ثم ان اي تحالف هو ايضا مجال صراع بين القوى المتحالفة لبسط نفوذها واحتلال الموقع القيادي في التحالف . والذي يحسم هذا الصراع ليس «وجهات النظر» وانما الخط الصحيح والالتفاف الجماهيري حوله وتمثيل طبقات المجتمع الاكثر جذرية .

ثم تطرح الصبيانية اليسارية هاجسها حول التمايز مع الاطراف الاخرى . فهي ترى أن اللقاء اذا كان يستوجب برأيها الاتفاق التام على كل شيء ، فان اي خلاف يستوجب القطيعة والعداء السافر . وهي تغفل بذلك ان صلة القوى بعضها ببعض تنطلق اساسا من الاكتشاف الذي يحتكره المنحرفون : ان الطبقة العاملة ليست الطبقة الوحيدة الواقفة في وجه الاستعمار والرأسمالية التجارية المصرفية في لبنان . هذه قاعدة كل تحالف . ثم تنطلق صلة القوى بعضها ببعض من الظرف الراهن : مستوى تعبير الطبقات عن تمثيلها السياسي ووحدتها ، الفئات الغالبة فيها ، قياداتها السياسية ، درجة نضج الحركة الجماهيرية نفسها ومستوى نضاليتها. ان كافة هذه العوامل تعطي شعار التضامن مع الصراع مضمونه الحقيقي . ففي ظرف يغلب فيه القمع الشديد، وتجد الحركة الوطنية والديمقراطية نفسها تواجه مجتمعة مهاما دفاعية ضد هجمات السلطة ، طبيعي أن يغلب جانب التضامن على جانب الصراع . اما في ظرف تسعى الاطراف الاصلاحية والتحريفية فيه الى لجم النضال الجماهيري ، او السعي لاستيعابه عبر أصلاحات السلطة، فيبرز جانب الصراع على حساب جانب التضامن عندما تسعى الاطراف الثورية الى دفع النضال الى أقصاه وتحريره من كل القيود أو الى الدفاع عن المصالح الاكثر جذرية للجماهير الشعبية.

على ان النزعة الصبيانية اليسارية الانعزالية تخلص اخيرا الى وضع كافة الاحزاب والمنظمات الممثلة للبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة في لبنان في قفص واحد واصدار الحكم عليها بالاعدام بحجة الاصلاحية البرجوازية الصغيرة. ثم تنتقل الى تعيين المهام لحركة وطنية لم يعد مفهوما من هي ؟ اذا لم تكن تضم مثلا الاطراف الملتقية حاليا في لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية !! اللهم الا اذا اقتصرت الوطنية والحركة الوطنية على هؤلاء المغامرين المستجدين في اكتشاف «المسألة الوطنية» !!

رفض العمل في المؤسسات

. انطلاقا من التمرد على جانب القمع من العلاقات الرأسمالية ، تصل النزعة الصبيانية اليسارية الى النتيجة القائلة ان كافة المؤسسات — اكانت مؤسسات السلطة ام مؤسسات الجماهير — هي ادوات قمع للجماهير المنضوية فيها . وتقيم تعارضا مفتعلا بين الجماهير المنظمة والجماهير العفوية لتفضل الثانية على الاولى . وتنتهي من هذا المنظار الفوضوي الى النتائج التالية :

— رفض التعاطي مع مؤسسات السلطة، وعلى الاخص البرلمان . ويتلخص موقفها بالدعوة الى مقاطعة مرشحي القوى الوطنية والديمقراطية الا اذا كانوا، عشية الانتخابات، في صدام مع السلطة . وهكذا يصبح تكتيك العمل في الانتخابات النيابية تكتيكا انتقائيا : نقاطع اذا لم تكن الاطراف الاخرى في الحركة الوطنية الديمقراطية تقف موقفنا من البرلمان والانتخابات . مرة ثانية ، النظر الى

— رفض العمل في النقابات ، لان هذه هي أيضا أدوات قمع للجماهير المنضوية فيها . هنا تغيب ازدواجية دور النقابات : انها ادوات وساطة بين السلطة وارباب العمل والعمال وهي ايضا ادوات النضال الاقتصادي للجماهير المنتجة في مقاومتها اليومية للاستغلال الرأسمالي

وحتى عندما ترتضي الصبيانية اليسارية النضال العمالي ، تقصر هذا العمل على « تنظيم التضامن القاعدي » لكن التضامن القاعدي اذا لم يوظف في سبيل تنظيم العمال للسيطرة على نقاباتهم عبر ممثليهم السياسيين، يعني عمليا تكريس القيادات اليمينية على رأس النقابات ، هذه القيادات التي تلجم النضال العمالي او تجيره لصالح ارباب العمل والسلطة .

رفض العمل الحزبي

"الديمقراطية المتطرفة"

تغطي ابشع انواع القمع الايديولوجي والتسلط الفردي

لما كانت الاحزاب السياسية هي ايضا مؤسسات جماهيرية ، فان الصبيانية اليسارية ترى فيها ايضا ادوات قمع للجماهير المنضوية فيها . والواقع ان الصيغة التنظيمية التي تنتهي اليها تعبر تنظيميا عن انحرافها النظري والسياسي العميق . انها صيغة الوحدات المنتشرة التي ترفض أن تبني وحدتها بمستوى متقدم عن مستوى الوحدة الذي بلغته الجماهير. وهذا ينم فعلا عن دورها الرئيسي : انها لا ترمي الى التوحيد والتنظيم (اللهم الا التنظيم القاعدي الذي يطرح باستمرار السؤال البسيط : ما الذي يوحد الهيئات القاعدية على امتداد البلد ؟) بقدر ما ترمي الى الدعاية . الدعاية والمزيد من الدعاية والدعاية دوما هو شعار الصبيانية اليسارية .والواقع ان مثل هذه الصيغة التنظيمية لا تساهم اطلاقا في حل مسألة توحيد وتنظيم الجماهير، ناهيك بمهمة قيادتها التي لا تدعيها اصلا . وانما غرضها الرئيسي حل مشكلة اعضائها انفسهم — السماح لهم بالغوص في اوساط الجماهير هربا من عزلتهم وهامشيتهم .

وعلى عكس ما تدعيه مثل هذه الصيغة من ديمقراطية ، فانها البؤرة التي تنمو فيها احط انواع النزعات الفردية والعصبوية ، وتمارس فيها ابشع انواع القمع الايديولوجي والسياسي . فهي حكما مجموعة شلل متحلقة حول أفراد «متقدمين» ومتفوقين ثقافيا يتسترون بالمساواة الوهمية الكاملة بين الاعضاء لممارسة القمع المقنع . وليس من مثال افضل على تحويل ادعاء الديمقراطية الى غطاء للدكتاتورية الفردية والقمع الايديولوجي من الطريقة التي انتجت فيها المجموعة المنحرفة « خطها » الجديد . فقد جرى انتاج هذا الخط على يد احد محترفي الشعوذة الفكرية بمعزل عن تجربة المنظمة وعن اراء المنحرفين انفسهم . فاصدر كراسا لا زال افراد المجموعة حتى الان عاجزين عن فهمه ، يحملون مشعوذهم الفذ من مكان الى مكان لعرضه وتفسيره . هذا بالرغم من ادعائهم عقد عشرات الندوات والجمعيات العامة لنقاش « الخط » الجديد . وابرز ما في هذا الخط ليس فقط انه يعدم كل تجربة المنظمة وماضيها تحت ركام من التحليلات النفسانية المريضة ، وانما الاهم من ذلك ان العديد مما ورد فيه يناقض الى ابعد حد ما طرحته المجموعة المنحرفة عندما كانت داخل المنظمة . واول هذه الامور ان هذه المعارضة بنت كل مواقفها داخل المنظمة على التمسك الحرفي بالوثائق الصادرة عن المؤتمر الاول للمنظمة ، وعلى الاخص التقرير السياسي . وقد اعتبرت أن مراجعة قيادة المنظمة لهذا التقرير ونقدها له ، على ضوء مقررات المؤتمر نفسه ومتطلبات الظرف الراهن ودروس تجاربنا المختلفة ، اعتبرت كل ذلك اساس الانحراف « الانتهازي اليميني » للقيادة ! فماذا نجد الان ؟

يصدر كراس المجموعة المطرودة ، بعد خروجها من المنظمة ، ليكيل شتى التهم للتقرير السياسي الصادر عن المؤتمر التاسيسي ويسخر من رفاق هم «شرائح من المعلمين والموظفين والطلاب» يحلمون بطبقة عاملة ما هي الا نسخة عن رؤيتهم لذاتهم ، وما الى هنالك من اعدام كامل للماضي ونقد تخريبي لاتستخلص منه اية ايجابية . والاطرف من ذلك ان الاتهامات الرئيسية التي اطلقتها المعارضة داخل المنظمة لم تظهر الا على غلاف كراسها وليس في متنه . فقد طبع الكراس قبل استكمال صياغة النص . وخلال تلك الفترة ضاع كل الحديث عن تحريفية المنظمة وخطها القطري والاصلاحي . وحل محل ذلك نقد يجملها مع باقي أطراف الحركة الوطنية الديمقراطية بتهمة «البرجوازية الصغيرة» . ان صياغة المواقف والنصوص من وراء ظهر الاكثرية الساحقة من الاعضاء ، وصدور نصوص لا يمسك مفاتيحها الا فرد واحد، بينما يتلذذ اشباه مثقفين بترداد جمل سحرية منها كالتعاويذ ، وتقلب وتغير الخطوط حسب اخر وهم حط في رأس محترفي الشعوذة الفكرية أو اخر كتاب قرأوه — ان هذا كله انما يعبر عن نوع فريد من القمع هو القمع القائم على النفاق وادعاء المساواة والديمقراطية !

ان تخلص منظمتنا من المجموعة الصبيانية اليسارية يستكمل عملية تحررها من ارث الايديولوجية القومية والامراض المرافقة لفترة التكوين الاولية . وهي تخرج بعد اشهر من الصراع اشد تماسكا من قبل . فقد علمتنا التجارب ان بالصراع وحده يترسخ البنيان التنظيمي ويتعزز الالتزام بالماركسية اللينينية وبخط البروليتاريا الثوري .

في ١٢-٧-١٩٧٣

مجموعات الحرية

بمجلدين لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ -

ثمن المجلد ٢٥ ليرة لبنانية (عدا مصاريف البريد)

يطلب من ادارة المجلة ويرسل بالبريد الجوي أو العادي

الحرية
اسبوعية سياسية عربية
بيروت - الاثنين ٢٣/٧/١٩٧٣ - العدد ٦٢٩ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق. ل.

في هذا العدد :

أسباب الرفض المصري للمسيرة الليبيَّة

مغزى انتفاضة ١٩ يوليو الديمقراطية في السودان



تحويل خطوط المجابهة في الأردن إلى منتزهات سياحية !

حول وحدة مصر وليبيا

لا شك أن الوحدة العربية هي طموح الجماهير العربية الدائم ، ولم تكن مصالح الجماهير العربية في كل بلد عربي لتتناقض فعلا أمام أي مشروع وحدوي .. ولكن البورجوازيات والاقطاعيات العربية هي التي كانت تريد الوحدة العربية وفق مصالحها ، فهي معا احيانا ، وهي ضدها أحيانا اخرى ، ولكنها — على الصعيد التاريخي — عجزت عن تحقيقها فعلا ، لانها متمسكة بكيانها الخاص ، وارتباطاتها بالامبريالية العالمية ... ومع صعود البورجوازية الوطنية الجديدة وصعود البيروقراطيات العسكرية في أواخر الخمسينات ، تحققت أول وحدة عربية بقيام الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن هذه الوحدة سرعان ما تصدعت بالتناقض بين البيرقراطيات الحاكمة وأجهزتها العسكرية والمدنية، ومحاولة البيروقراطية المصرية القوية السيطرة على البيروقراطية السورية الاضعف . واستغلت القوى الرجعية والاقليمية العسكرية والبورجوازية القديمة هذه المسألة ، وتسربت منها الى تحقيق الانفصال بعد سنوات قليلة من قيام الوحدة .

واليوم تعود المناقشات حول الوحدة بين مصر وليبيا .. وتظهر السلطة المصرية ومن ورائها التحالف الطبقي الحاكم معارضة للوحدة الاندماجية ومطالبة بوحدة تدريجية .. بينما يصر العقيد القذافي على وحدة اندماجية سريعة يعتبرها « فرصة التاريخ » .

ومن خلال المعارضة المصرية التي شجعها السادات ليعطيها طابع الشمول ، والاصرار القذافي (الذي يخفي معارضة ضمنية في مجلس قيادة الثورة الليبية ، حيث تلتقي أغلبية أعضائه مع الموقف المصري) .. من خلال ذلك يتضح أن الوحدة المنتظرة في أيلول القادم لن تتحقق بالرغم من حماسة القذافي الوحدوية .. وبالرغم من الضرورة الوطنية الحالية بالنسبة للعدو الصهيوني .. وبالرغم من ضرورات المستقبل .. (على حد تعبير هيكل الذي أيد موقف القذافي شاذا بذلك عن اجماع الفئات الحاكمة المصرية ، لعله في ذلك يريد موقعا خاصا معتمدا على دعم ومساندة القذافي في مواقع السلطة المختلفة ..) .. وبالرغم من طموح الجماهير المصرية والليبية للوحدة .

فما هي التناقضات الفعلية التي تمنع تحقيق الوحدة المصرية — الليبية الان ؟

● أولا ، وقبل كل شيء ، فأن الوضع الليبي الجديد الذي حققه الانقلاب العسكري الذي أطاح بالملكية الرجعية القديمة العميلة المباشرة للامبريالية العالمية ، لم يزل يتبلور اقتصاديا واجتماعيا .. فلقد جاء الانقلاب في ذروة مد وطني شعبي عارم في ليبيا بعد هزيمة ٥ حزيران مهددا المصالح النفطية في الصميم ، ووصل الى حد الكفاح المسلح ضد القواعد العسكرية الامركية والبريطانية .. وجاء الانقلاب العسكري الذي قاده القذافي كمخرج للصراع القائم بين سلطة أقلية تعيش « حياة ألف ليلة وليلة » وبين مختلف الطبقات الشعبية التي كانت محرومة من ثروة النفط .

ومنذ قيام الانقلاب بدأت تتبلور المصالح الجديدة للقوى الاجتماعية التي انبثق منها الانقلاب ضد الرجعية القديمة ، خاصة على صعيد أجهزة الدولة العسكرية والمدنية مع نمو رأسمالية (سمسرة وتجارة وعقارات) جديدة من أغنياء النفط .. (هؤلاء الذين يرتادون شارع الهرم في القاهرة حيث الملاهي التي يطالب القذافي بأقفالها . وأثناء المناقشات التي أجراها القذافي قال له أحد الصحفيين « الصغار » أن الذين يرتادون شارع الهرم هم اغنياء ليبيا ، أما نحن فلا نعرف عنه شيئا !)

بدأت مصالح القوى الاجتماعية الجديدة — اذن — تتبلور ، فالثروة النفطية ضخمة ، وأجهزة الدولة وكبار الموظفين مستعدين لالتهامها ، وبدأ حماس « الثورة » يبهت ،وبدأ القذافي يشعر أن الاقليمية تتفشى وأن الوحدة لا يتحمس لها كثيرا ، كما رأى ان البيروقراطية الليبية التي جاءت معه واعتمد عليها تضع العراقيل وتشجع النعرات الاقليمية ، ثم وجد أيضا — أن التناقضات الاقليمية والقطرية بين المصريين العاملين في ليبيا وبين المواطنين الليبيين بدأت تتفجر في أحداث صغيرة أو كبيرة ، ثم أخذ يرى أن أغلبية مجلس قيادة الثورة أصبحت « معتدلة » ولا تريد الوحدة بالسرعة التي يريدها ... لقد بدأ تبلور المصالح الخاصة التي تنسجم مع كيان ليبيا ومع الثروة النفطية المتوفرة فيها ، وبقي القذافي وحده يمثل « البداية الاولى » بكل حماسها الوطني وأفكارها المتناقضة المثالية والقومية والدينية.. وبدأ القذافي يشعر أن « الثورة » تسير الى الاضمحلال ، وأن الوحدة العربية تتعرض لعقبات وعراقيل وحساسيات أقليمية ، وتلفت الى مجلس قيادة الثورة فوجده — لاول مرة — يعارضه ولا يوافقه على كثير من ارائه ،ووجد أن أجهزة الدولة وكبار الموظفين والبيرقراطيين متلهفون لاشباع جيوبهم بما أنعم الله على ليبيا من ثروات !.. وهكذا ثار «ثورة المنتفض » على قوى اجتماعية انبثق منها ، ولم يزل يمثلها ، وبما أنه لا يملك أي وضوح عن معنى ما يجري من تبلور مصالح طبقية جديدة في بلده ، بالاضافة الى ما جرى في مصر ويجري، (وهو الناصري الذي توهم أنه سيرث عبد الناصر ويجدد ثورته وحركته بوحدة مصر وليبيا) .. كل ذلك دفعه بمثاليته وأفكاره المتناقضة وأحلامه الخاصة والعامة الى الدعوة الى « ثورة ثقافية » تطهر ليبيا من الفساد ومن التراخي ومن الكسل البيرقراطي، وتتجاوز أجهزة الدولة القائمة ... « ثورة ثقافية » تعيد الاعتبار الى الافكار والى الوحدة والى الاهداف القومية ، وبما أن كل ذلك بحاجة الى « عقيدة » تدفع وتثقف وتحارب الايديولوجيات الاخرى ، فكانت « النظرية الثالثة » بكل ما تحمله من أوهام وتضارب في الافكار والنظريات ..

كانت « الثورة الثقافية » القذافية مزيجا من العفوية الجماهيرية (في مجتمع ينتقل بسرعة من البداوة الى ثروات النفط الهائلة) ، ومن الافكار الدينية المتعصبة والتقاليد الاجتماعية القديمة التي تخاف التقدم والتحرر العصري (وهو الخطر المحدق من جراء الثروة والاموال المتوفرة التي ستجلب الفساد من الخمر الى غيره من « الموبقات ») ، ومن الافكار القومية المثالية التي ترى الوحدة العربية محلقة في السماء .. فلا تعرف عنها الا الحماس العاطفي لها .

● مقابل ذلك كانت البورجوازية المصرية الجديدة طامحة للوحدة على الصعيدالاقتصادي، ولكنها تريد وحدة لا تقيدها بشروط سياسية ولا تزعجها بمغامرات كانت قد قبلتها من عبد الناصر في السابق لانها كانت تحقق لها قوة ونموا وامتدادا .. أما الان وبعد الهزيمة ، فهي تريد حسابات دقيقة وحلولا سلميةللمشاكل، وتريد علاقات تعايش مع كل الانظمة العربية.. هذا التعايش العربي الذي هو أفضل جو للعلاقات الاقتصادية مع دول النفط العربي والرأسمال العربي ، كما هو أفضل جو لارتياح الرأسمال الاجنبي الذي تدعوه الان للاستثمار داخل مصر .. لذلك كله فأنها تريد الوحدة هادئة ومتدرجة على مهل ، وبدون مشاكل سياسية ، وبدون مواقف «متطرفة » كالتي يقفها العقيد القذافي .

وفوق ذلك أو قبله ، فأن القذافي يطرحعليها أفكارا دينية متعصبة ، تؤثر على « الوحدة الوطنية » في مصر ، كما تؤثر على الاقتصاد المصري نفسه ، فالقذافي يدعو الى تحريم الخمر واقفال الملاهي ، فيذكره شاعر مصري معروف برجعيته .. ومع ذلك يرد على القذافي « أن ظروفنا تختلف ، فنحن بلد سياحي ،فماذا سيحصل لاقتصادنا ومواردنا من السياحة اذا حرمنا الخمر وأقفلنا الملاهي »!. ويرد عليه القذافي معتبرا أن الاخلاق أهم من المال ، انه مستعد للتضحية بالثروة في سبيل الثورة !.؟ أي انه مستعد للتعويض عن ذلك !

وتنظر البورجوازية المصرية — أيضا — بخوف للمغامرة الكبرى « الثورة الثقافية »كيف يريد القذافي تطبيقها في مصر ! . هنا في مصر .. اذا تحركت الجماهير ، على أي شكل من الاشكال ، فلا أحد يستطيع ايقافها .. انها خطر وخطر كبير جدا .. لا ضمانة لنا الا بدولة المؤسسات والقانون ! .. ان ظروفليبيا تختلف عن ظروفنا .. وما يصلح لليبيا لايصلح لمصر .. (وقد رفع هذا الشعار رسميا تجاه الثورة الثقافية بعد أن طالب القذافي الصحافة المصرية بأن تكتب عما يجري في ليبيا) .

وأمام أفكار القذافي الاجتماعية الرجعية (خاصة بالنسبة لتحرير المرأة) بدأت الاوساط المتحررة المصرية تشعر — أيضا — بالخوف.. فالقذافي يريد أن يعيدها الى الوراء .. الى ما قبل الحركة النسائية التي قادتها هدىشعراوي في العشرينات داعية لنزع الحجاب ولحرية المرأة ولتعليمها وحقها في العمل .. كما وجدت العناصر التقدمية « واليسار الناصري » المنتشرة في الاوساط المهنية والمثقفة ان منهج القذافي المعادي للماركسية سيعود بمصر الى الوراء ، ويشجع القوى الرجعية والمتخلفة في مصر التي ترفع راية الحرب الصليبية ضد الماركسية والشيوعية .

وأمام اصرار القذافي على المناقشة داخل مصر وعلى تحقيق الوحدة الاندماجية فيموعدها بعد شهرين ، أطلق السادات حرية النقاش حول الوحدة بحضور القذافي وسمح نسبيابحرية الاراء ضمن معارضة مشروع القذافي الوحدوي الاندماجي ،وشهدت مصر نقاشات واسعة ، في كثير من المؤسسات الشرعية ، وأنحصر النقاش طبعا وسط مؤسسات الدولةومنظماتها (أما الجماهير العمالية والفلاحية وحتىالطلابية — لم يجر أي نقاش في الجامعات وبين الطلاب خوفا من اراء الطلاب — .. أماالجماهير المعنية بالوحدة ، فكانت غير معنية !.

وهكذا انفجرت التناقضات ، وتبين أن الوحدة كما يريدها القذافي غير ممكنة ، ورفع شعار الوحدة المتدرجة ، وعاد القذافي الى ليبيا خائبا بانتظار ايلول ذكرى «ثورته» وموعد تحقيق الوحدة !